حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تقويم القاعدة النحوية

محمد فريد أحمد حسن*

الأستاذ المساعد بكلية البنات للآداب جامعة عين شمس

المستخلص

مازالت القاعدة النحوية محل دراسة وبحث يهدفان إلى الوصول بها إلى الصورة المثلى، وهي الصورة التي تجمع بين الضبط التقعيدي، والتعبيرعن روح اللغة العربية وخصائصها ، والخلو من مظاهر الاضطراب والخلل، والاتسام باليسر والسهولة للمتعلمين، وأخيرا القابلية للتطور والتجدد المستمرين .

وهذا البحث يتجه هذا الاتجاه، فهو دراسة تحليلية للقاعدة النحوية تُقوِّمُها من خلال الأصول التي تنبع منها، والصور التي استقرت عليها طوال القرون الماضية، والأهداف المنوطة بها ؛ وقد حقق البحث هدفه من خلال ثلاث خطوات متدرجة متسلسلة تسلسلا منطقيا : الخطوة الأولى : تقديم مفهوم شامل محدد للقاعدة النحوية من خلال النصوص التي تحتوي على القواعد في كتب النحو، والخطوة الثانية : تحديد البواعث التي تسوغ القول بحاجة هذه القاعدة النحوية - وفق المفهوم السابق - إلى الضبط والتجديد والتطوير، والخطوة الثالثة : طرح تصور لضبط القاعدة النحوية وتنقيتها من مظاهر الاضطراب التي كشفت عنها البواعث المشار إليها سابقا .

والبحث يأمل بعد هذا أن يمثل قيمة مضافة إلى سلسلة الأبحاث التي دارت حول القاعدة النحوية بهدف ضبطها وتجديدها ؛ انطلاقا من أن تحقيق هذا الهدف الكبير لن يتسنى من خلال جهد فردي، وإنما يتطلب تحقيقه جهودا متعددة متراكمة يمكن من خلال ماتطرحه من أفكار ورؤى تحقيق الهدف المنشود .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة

القاعدة النحوية هي جوهر الدراسة النحوية، وخلاصة الأصول التي بني عليها النحو، والمحصلة المبتغاة من وراء البحث في اللغة وتحليلها، وهي المرآة الحقيقية التي تكشف مدى ضبط أو عدم ضبط علم النحو وأصوله ؛ بل هي النحو ذاته كما يُفهم من قول الكسائي[١] :

إنما النحو قياس يُتبع وبه في كل أمر يُنتفع

فالنحو هو المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب [٢] .

وبناء على هذا المفهوم فإن المتصور هو أن نشأة القاعدة النحوية قد رافقت نشأة علم النحو، وواكبته على مدار تاريخه الطويل، ولازمته بحيث صار النحو يُعرف لدى المتعلمين والباحثين بأنه القواعد التي تنظم اللغة وتضبطها .

وهذه القواعد الناظر فيها نظرة تاريخية يلاحظ أنها اتسمت بعد عصر النشأة والتكوين والاكتمال بالثبوت وعدم التغير – في الغالب – لايخرق هذا الثبوت سوى التغيير في صياغة بعض القواعد من حيث اللفظ، أو في طريقة العرض إسهابا أو اختصارا أو ترجيحا أو تضعيفا .

أما المضمون الذي تحتوي عليه هذه القواعد فلا نلحظ فيه تغييرا يمكن أن يشار إليه على أنه تطور وتجديد [٣]، والأمر على هذا النحو يدعو إلى عدد من التساؤلات البحثية المهمة، وهي :

- هل القاعدة النحوية مبنية على الثبوت أصلا ووضعا، أم أنها ذات أصول تسمح لها بالتغير والتجدد، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك ؟
- هل ثبوت القاعدة النحوية على الصورة التي هي عليها في المؤلفات النحوية يعد في مصلحة اللغة، وهل تحققت من خلاله الأهداف المرجوة من النحو وقواعده والمتمثلة في الحفاظ على اللغة وتيسير تعلمها وانتشارها وتطويعها لإدارة شئون الحياة ؟
- ما الظواهر المترتبة على هذا الثبوت والتي يمكن أن تمثل دافعا قويا إلى مراجعة القواعد النحوية بغية تطويرها ؟
- كيف يمكن تخليص القاعدة النحوية من الشوائب التي علقت بها، بطريقة تحفظ للغة خصائصها، وتحقق الأهداف المرجوة منها، دون اضطراب أو خلل ؟

من هذه التساؤلات ينطلق هذا البحث الذي يهدف إلى محاولة تقويم القاعدة النحوية تقويما يساعد على الوصول إلى الصورة المثلى لها من حيث الصياغة والمضمون والأثر ؛ حتى تكون أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المرادة منها، و خالية من أوجه القصور والخلل التي وسمت بها[٤].

والبحث - على هذا النحو - يتطلب الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يُعد ضروريا لرصد ما اتسمت به القاعدة النحوية عبر مراحلها المختلفة من خصائص وسمات وعيوب، والمنهج الاستقرائي له دوره أيضا ؛ انطلاقا من أن البحث يبحث عن تصور جديد للقاعدة النحوية التي تعد في جوهرها قانونا عاما تم استقراء جزئياته عن طريق الملاحظة، والمنهج التقابلي له دوره أيضا في إبراز عناصر الجدة التي يمكن أن تتصف بها القاعدة النحوية في صورتها الجديدة ؛ وذلك من خلال عقد مقابلة بين الصورة المقترحة للقاعدة والصورة التي كانت عليها بغية التعرف على الفروق النظرية والتطبيقية بين الصورتين .

والبحث وفقا للتصور السابق يتطلب أن يُعرض في المباحث الآتية :

- المبحث الأول : أركان القاعدة النحوية ومكوناتها .
- المبحث الثاني : بواعث طلب التجديد في القاعدة النحوية .
- المبحث الثالث : مظاهر التجديد في القاعدة النحوية .

المبحث الأول : أركان القاعدة النحوية ومكوناتها .

تفيد مادة (قعد) في اللغة معنى الاستقرار والثبات ؛ فالقاعدة مأخوذة من القعود، وهو نقيض القيام، والقواعد: الأسس، وقواعد البيت: أساسه، قال الزجاج: القواعد: أساطين البناء التي تَعْمِدُه[٥].

أما في الاصطلاح فالقاعدة : (قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)[٦] وعرف بعض المحدثين القاعدة النحوية بقوله : (الأداة أو الآلية التي تتيح للإنسان أن يتكلم اللغة، والتي تحدد شروط التواصل والتفاهم وضوابطهما بين أبناء اللغة الواحدة)[٧] .

وعلم النحو يقوم في الأساس على فكرة التقعيد التي تهدف إلى وضع قواعد منظمة يستعين بها متكلم اللغة ومتعلمها ؛ وهي الفكرة التي تُلحظ بوضوح في كتب النحو قديمها وحديثها، لايشذ عن ذلك كتاب نحوي، فالنحو في حقيقة الأمر قواعد .

من هنا تكتسب القاعدة النحوية أهميتها، وهي أهمية تستوجب تحديد مفهومها بصورة واضحة حتى يمكن تقويمها فيما بعد بناء على تصور دقيق وواضح .

وتحديد مفهوم القاعدة النحوية لاينبغي أن يقف عند التعريفات التي ذكرها بعض العلماء والباحثين، وإنما ينبغي أن يكون معتمدا في الأساس على تحديد أركانها وعناصرها التي تقوم عليها من خلالها هي، فالقاعدة النحوية كيان متكامل وبناء متماسك ينبغي لتحديده تحديدا دقيقا أن نعرف مكونات هذا البناء وعناصره وأسسه التي قام عليها من خلال عرض النحاة لها، فأفضل تصور للقاعدة النحوية هو التصور النابع من القاعدة نفسها نصها ومضمونها .

إن التحليل الأولي للقاعدة النحوية يُظهر أنها بناء لغوي يحتوي على مضمون ما بغرض إحداث أثر معين ؛ ومن هذا المنطلق ينبغي إذا عند تحديد أركان القاعدة النحوية مراعاة هذه العناصر الثلاثة : الشكل، والمضمون، والأثر[٨] .

أما عن الشكل، فهو يتنوع بين النثر والنظم، والغالب هو الشكل النثري[٩] فهو الأصل، أما الشكل المنظوم فقد نشأ لدواع تعليمية تيسيرية، ومن ثم غلب عليه طابع الإيجاز والتركيز والإقلال من عرض العلل والأقيسة والشواهد وغيرها مما نجده بوضوح وكثرة في الشكل النثري للقاعدة .

وبالرغم من التسليم بأن لكل عالم أسلوبه وطريقته في عرض وصياغة مادة القواعد النحوية فإنه يمكن ملاحظة وجود سمات أسلوبية عامة يشترك فيها الجميع أثناء عرضهم للقواعد، وهي :

١. الاقتصار على الأسلوب الخبري التقريري ؛ وهو أمر ينم عن يقين بأن المكتوب شيء مستقر ثبت وتحقق عبر خطوات علمية ومراحل تأكد من خلالها أنه قاعدة مسلمة .
٢. استخدام أسلوب الشرط بكثرة ؛ وذلك كقول السيوطي عند الحديث عن خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة عندما يكون جملة : (... فإن كان فعلها جامدا، أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء ... وإن كان متصرفا غير دعاء قُرن غالبا بنفي أو بـ(لو) ... أو بـ(قد) ... أو بحرف تنفيس ...)[١٠] وأسلوب الشرط نظرا لكونه يرتب أمرا على أمر آخر يعد مناسبا في مقام التقعيد ؛ وذلك لأن من خصائص القاعدة أنها ترتب الحكم على على مسوغ لهذا الحكم ؛ ومن هنا برز هذا الأسلوب كأحد الأساليب المستخدمة بكثرة في القواعد النحوية .
٣. استخدام أسلوب الاستثناء بكثرة، وهو أمر ظاهر لاتخطئه عين القارئ للقاعدة النحوية، فمن سماتها الظاهرة كثرة الاستثناءات، وهو قد يكون بأدوات الاستثناء المعروفة، وأكثرها استخداما (إلا) أو بعبارات أخرى يفهم منها الاستثناء مثل مثل ما جاء في قاعدة جواز إعراب عطف البيان بدلا (ويعرب بدل كل من كل لما فيه من تقرير معنى

الكلام وتوكيده ؛ لكونه على نية تكرار العامل، وذلك مطرد إن لم يمتنع الاستغناء عنه، أو إحلاله محل الأول)[١١] فالنفي بعد (إنْ) هنا أفاد الاستثناء، وهناك عبارات أخرى مثل : (بخلاف كذا) و(منعه فلان) و(لايسوغ كذا) وغير ذلك من العبارات التي يفهم منها الاستثناء[١٢] .

٤. استخدام مصطلحات متدرجة مثل :(يجوز – يحسُن – يجوز بقوة – يجب – يغلب – يكثر – يندر – يمتنع – يقبح – يسوغ) وغير ذلك من المصطلحات التي تنتشر في القواعد النحوية، وهي مصطلحات يظهر من خلالها أن النحاة كانوا يهتمون بما يمكن أن يطلق عليه درجات الحكم النحوي من حيث الجواز والمنع، فالقاعدة النحوية – وفقا لهذا – لم يكن الهدف منها بيان الجائز والممتنع فقط، وإنما كانت تهدف أيضا إلى بيان درجة هذا الحكم من حيث : الكثرة، والقلة، والحسن، والقبح، والقوة، والضعف، وغير ذلك[١٣] .

٥. اتسام الألفاظ والأساليب بالسهولة، والمباشرة، والبعد عن التصوير والخيال، وهو أمر يتوافق مع خصائص الأسلوب العلمي الذي يعتمد على ألفاظ وأساليب واضحة خالية من الغموض والتعقيد، ومن التصوير والخيال[١٤].

٦. التزام طريقة عرض تبدأ بالحكم، ثم يليه، أمثلته التي تشخصه وتوضحه، ثم يلي ذلك عدة أشياء نجد أكثرها مُلتزما في معظم القواعد بصور متفاوتة، وهي : تفصيلات الحكم وأقسامه وفروعه، ثم شروطه، ثم استثناءاته، ثم أدلته التي بني عليها من علل وأقيسة ؛ والقواعد في هذا الإطار تتفاوت طولا وقصرا، فلايوجد نمط محدد ملتزم من هذه الناحية، فقد ترد القاعدة أحيانا في صورة موجزة، وأحيانا ترد مُطولة مليئة بالتفاصيل .

أما مضمون القاعدة النحوية فهو محصلة عناصر متعددة يمكن ملاحظتها بوضوح عند قراءة القواعد النحوية، وهذه العناصر بعضها ملتزم في جميع القواعد والبعض الآخر يوجد في القواعد بشكل متفاوت وغير مُلتزَم على الدوام، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي :

<u>أولا – الحكم النحوي :</u>

هو جوهر القاعدة النحوية وأساسها، لاتخلو منه قاعدة على الإطلاق ؛ فبدونه لاتكون هناك قاعدة، وهو بيان لما ينبغي استعماله وما ينبغي ترك استعماله، الأول يسمى الواجب، والثاني يسمى الممتنع، وبين هذين المستويين توجد درجات متعددة منها: الحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواء، وهناك أيضا الرخصة وهي حكمُ ما يستعمل في الضرورة الشعرية[١٥] .

وبعض الأحكام النحوية كان يعرض في صورة خالية من التقسيمات والتفريعات مثل قاعدة : (حتى لاتكون في موضع واحد جارة وناصبة)[١٦] وهناك أحكام أخرى لم تكن تقتصر على هذه الصورة الموجزة ؛ وإنما نجدها مليئة بالأقسام والتفريعات التي يقتضيها الحكم المعروض، وهذه الأحكام المفرعة بعضها يتسم بقلة التفريعات ووضوحها، وبعضها يتسم بالتعقيد والتشعب والإطالة والغموض، من الأول : قاعدة تقدم الحال على عاملها الظرف المُخبر به في مثل (سعيد مستقرا عندك) وهي : (يجوز بقوة إذا كان الحال ظرفا، أو حرف جر ؛ ويضعف إن كان غيرهما)[١٧] ومن الثاني : قاعدة اجتماع شيئين فصاعدا يصلحان لأن يستثنى منهما وهي : (إذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغايرا معنى أو لا، فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعْدٍ اشتركا فيه ... فإن لم يكن الاشتراك ... فإن تعين دخول المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو

استثناء منه ... وإن احتمل دخوله في كل واحد منهما فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير ...)[١٨] .

ثانيا – الشروط المتعلقة بالحكم النحوى :

قد تحتوي القاعدة النحوية أحيانا على قيد يجب التزامه حتى يتحقق الحكم، ولايجوز الحكم مطلقا إلا إذا تحقق هذا القيد، فالعلاقة بينهما علاقة ترتب ؛ ومن ثم سمي هذا القيد شرطا .

والشروط التي تحتويها القواعد تتنوع باعتبارات متعددة، فباعتبار اللفظ والدلالة تنقسم إلى : شروط لفظية وأخرى دلالية، فمن الأولى الشروط الخاصة بنصب المضارع وجزمه ؛ فيشترط للنصب أن يكون مسبوقا بأداة من أدوات النصب، ويشترط للجزم أن يكون مسبوقا بأداة من أداوات الجزم ؛ ومن الثانية الشروط الواجب توافرها للنعت بالجملة، وهي : كون المنعوت نكرة، وكون الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب[١٩] .

وباعتبار الإيجاب والعدم تنقسم إلى : شروط إيجابية، وشروط عدمية، من الأولى جواز العطف على ضمير الرفع المتصل مستترا كا أو بارزا بشرط أن يُؤَكَّدَ بضمير رفع منفصل[٢٠]، ومن الثانية إجازة إنابة ثاني مفعولي (عَلِمَ) عن الفاعل بشرط ألا يكون جملة ولاشبه جملة، وبشرط عدم اللبس[٢١]، وقد يجتمع النوعان : الإيجابي والعدمي في قاعدة واحدة كما في قول الرضي : (شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعة منها عدمية متعينة، وهي : ألا يكون مضافا ولامضارعا له، وألا يكون مستغاثا، وألا يكون مندوبا، وألا يكون جملة، والشرط الأخير ثبوتي غير مُعَيَّنٍ بل هو أحد شرطين : أحدهما كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف، والثاني كونه بتاء تأنيث)[٢٢] .

ثالثا – علة الحكم :

العلة النحوية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم النحوي، فهي الأساس الذي يبني عليه الحكم إيجابا وعدما، تبين مسوغاته، وتصنع شيئا من التوافق والتآلف بينه وبين أصول اللغة ومصادرها من خلال إبراز تماشيه معها وعدم خروجه عنها .

ويظهر هذا الارتباط الوثيق بين العلة والحكم واضحا في أحد أشكال تقسيم العلة، وهو التقسيم الذي صنعه ابن جني، حيث قسمها إلى : علة مُوجبة، وعلة مُجوزة[٢٣]، فالأولى هي التي يكون معها الحكم واجبا، والثانية هي التي يكون معها الحكم جائزا، فالعلة إذن قرينة الحكم النحوي ؛ ومن ثم لانكاد نجد حكما نحويا بلا علة، كعلة الحكم الذي ينص على عدم جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا، وهي (لأنها لاتتحمل الصدق والكذب)[٢٤]، وعلة الحكم الذي ينص على استقباح توكيد (ظن) المُلغاة بمصدر كما في (زيد ظننت ظنا منطلق) وهي (إن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوض عنه، ولايجوز)[٢٥]، وغير ذلك من العلل التي تمتلئ بها كتب النحو .

رابعا – الشاهد المؤيد للحكم أو المثال الموضح له :

الشاهد النحوي هو الكلام الفصيح الذي بنيت عليه القاعدة، فهو أحد أعمدة القاعدة النحوية الأساسية، وهو يشمل : القرآن، والحديث، وكلام العرب شعرا ونثرا، والشاهد : ما يذكره النحوي بيانا لمصدر القاعدة وأساسها الذي بنيت عليه واستنبطت منه، كالشاهد على قاعدة جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وهو[٢٦] :

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُون يُنَادِي جِهَارًا

والنحوي قد يستعمل شيئا آخر غير الشاهد، وهو المثال، والمثال : ما يذكره النحوي لتوضيح القاعدة وشرحها وتقريبها للمتلقي، وذلك كقول ابن السراج : (يجوز أن تعمل "إنْ" المخففة كما في "إنْ زيدا منطلق" تشبيها لها بالفعل الذي يعمل وقد حذفت منه بعض حروفه كما في "لم يك زيد منطلقا")[٢٧].

هذا هو مضمون القاعدة النحوية : حكم مقترن بشروط تضبطه، وعلل تؤصله، وشواهد تؤيده أو أمثلة توضحه ؛ وهذا المضمون على هذا النحو يعد مستوفيا للمسوغات اللازمة لوصف أية قاعدة لغوية بالضبط ؛ فالحكم الذي تحتوي عليه القاعدة هنا ليس شيئا مطلقا، وإنما له قيود تحدده وتضبطه، وله علل تربطه بالأصول وتبين مدى توافقه معها، وله شواهد تؤيده وتقويه، وأمثلة توضحه وتقربه للأذهان[٢٨] .

أما عن الأثر الذي تهدف القاعدة إلى تحقيقه فيمكن الإشارة هنا إلى هدفين : الأول هدف تعليمي يتلخص في مساعدة أهل اللغة وغيرهم ممن ليسوا من أهلها على إتقانها قراءة، وكتابة، وتواصلا مع الآخرين، وتفكيرا، وتأليفا، وإبداعا، واختراعا، وغير ذلك من الشئون التي توظف اللغة من أجلها ؛ والثاني هدف معرفي يتمثل في تعريف دارسي اللغة بأصولها، وفلسفتها، والأسس المتبعة في التقعيد لها.

والهدف الأول هو الهدف الرئيس، وهو الظاهر من خلال صياغة القواعد النحوية وأسلوبها، أما الهدف الثاني فهو هدف ثانوي ضمني يُتَوَصَّلُ إليه من خلال ما تتضمنه القاعدة من علل وشواهد[٢٩] .

وقد شاب بناءَ القاعدة النحوية عددٌ من الشوائب جعلت منه مثارا للنقد، وموضعا للشكوى، تجلت مظاهرهما في دراسات لعدد من العلماء والباحثين، وفي تعليقات وأقوال المتعلمين للغة، وهذه المظاهر يفهم منها أن هناك بواعث ودوافع تدفع بالضرورة إلى وجوب إعادة النظر في القاعدة النحوية طلبا للتجديد الذي يتلافى هذه الشوائب، ويخلصها منها ؛ وفي المبحث التالي نعرض لهذه البواعث بهدف تسليط الضوء عليها، وبيان مدى كونها تمثل دافعا حقيقيا لطلب تجديد القاعدة .

المبحث الثاني : بواعث طلب التجديد في القاعدة النحوية

إن حاجة القاعدة النحوية للتجديد أمر تفرضه طبيعة اللغة قبل أن تدعو إليه الدواعي المتعلقة بالقاعدة ذاتها، فطبيعة اللغة – كما هو معلوم – التطور والتغير وعدم الثبوت ؛ ومن ثم فمن المنطقي أن يصيب القاعدة شيء من ذلك التطور حتى تكون ملاصقة للغة غير مفصولة عنها .

وإذا تجاوزنا الدافع المتعلق بطبيعة اللغة ونظرنا إلى القاعدة النحوية ذاتها وجدناها تتسم بعدد من المظاهر التي يمكن عدها دافعا قويا لوجوب إعادة النظر فيها طلبا للتجديد والتطوير، وقبل التعرض لهذه المظاهر تجدر الإشارة إلى أن تحديدها بُنِيَ على مقاييس ومعايير محددة يمكن إجمالها فيما يلي :

أ) تحديد مظاهر اضطراب القاعدة النحوية ينبغي أن ينبع في الأساس من القاعدة ذاتها، أي : من خلال نصوص القواعد وما احتوته من مضامين .

ب) أقوال العلماء والباحثين فيما يتعلق بتحديد مظاهر الاضطراب في القاعدة يمكن الاستعانة بها على سبيل الاستئناس، ولكنها لاتعد الأساس في تحديد تلك المظاهر .

ج) النماذج التي يعتمد عليها في تحديد تلك المظاهر لابد أن تؤخذ من مؤلفات نحوية تمثل عصورا مختلفة، وأيضا علماء مختلفين ينتمون إلى مدارس نحوية مختلفة، وأيضا لابد أن تمثل جميع الأبواب النحوية .

د) تحديد تلك المظاهر ينبغي أن يكون مبنيا على النظر إلى القاعدة نظرة شاملة، أي : بمراعاة الشكل، والمضمون، والأثر المستهدف منها .

ه) تحديد تلك المظاهر لابد أن يراعي أن القاعدة النحوية لايمكن النظر إليها بمعزل عن كونها ذات أصول تنبع منها وتتسق معها .

إن مراعاة هذه المعايير تضمن للمظاهر الممثلة لاضطراب القاعدة النحوية الضبط والشمول والموضوعية والخلو من عيوب التناول الجزئي والأحكام الفردية، وتضمن لها أيضا أن تكون صورة صادقة حقيقية لما تحتويه القاعدة النحوية من مظاهر اضطراب .

وبناء على ما سبق يمكن عرض البواعث المسوغة للقول بالحاجة إلى إعادة النظر في القاعدة النحوية طلبا للتجديد والتطوير على النحو الآتي :

أولا – بواعث منهجية .

لا يمكن تصور حدوث تقعيد للغة ما بدون منهج ؛ فالتقعيد شأنه شأن أي عمل علمي إجرائي كتفسير القرآن، وتحليل النصوص الأدبية، وغير ذلك من الممارسات العلمية التي لابد أن تستند إلى منهج وإلا تحولت إلى فوضى معدومة الفائدة، وهذا هو شأن التقعيد للنحو العربي، فهو تقعيد له منهج، والظاهر من خلال تتبع نصوص القواعد النحوية في مراحلها المختلفة أن منهج النحاة في التقعيد النحوي يقوم على أسس ثلاثة هي :

١. أصول النحو ممثلة في السماع والقياس والاستصحاب والإجماع وغيرها، هذه الأصول كانت تُترجم في قواعد عامة[٣٠]، وهذه القواعد العامة هي التي كانت تتحكم في كل ما يتعلق بالقاعدة النحوية منذ نشأتها كفرة حتى صياغتها في شكل قاعدة لغوية إجرائية .

٢. نظرية العامل التي تمثل صلب النحو العربي وعموده الفقري، وهي النظرية التي ابتدعها علماء اللغة العرب وبنوا عليها تفسيرهم وتحليلهم لكلام العرب، وهي تقوم على أركان ثلاثة : العامل والمعمول والعمل، ولكل ركن قواعده الضابطة له ولعلاقته بالركنين الآخرين، لقد كانت نظرية العامل هي المسئولة عن تحليل المادة اللغوية التي ثبتت بالسماع والقياس وتفسير العلاقة بين أجزائها ؛ ومن ثم نجدها وراء تقسيم الكلام إلى معرب ومبني، وإلى مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم، وإلى توابع ومتبوعات، وإلى عامل وغير عامل، وأيضا وراء الظواهر اللغوية المشهورة كالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والمطابقة وعدمها، وغير ذلك من القضايا النحوية[٣١].

٣. فكرة المعنى، والمعنى المذكور هنا يشمل : المعنى التركيبي المستفاد من إسناد بعض الكلام إلى بعض، والمعنى السياقي المتعلق بكل ما يحيط بالكلام من عوامل مؤثرة فيه كالمتكلم، والمخاطب، والحال التي يدور فيها الكلام، والخلفيات المعرفية والثقافية والاجتماعية والتاريخية وغيرها من المؤثرات المحيطة بالموقف الكلامي .

والقارئ للقاعدة النحوية يرى بوضوح حضور المعنى بجانبيه المشار إليهما، فالتقعيد النحوي لم يكن يراعي الجانب اللفظي فقط ؛ بل كان المعنى عنصرا أساسيا حاضرا بقوة في عملية التقعيد متحكما فيها شأنه في ذلك شأن القياس والسماع والعامل .

نلحظ هذا بوضوح في عدد من القواعد الأصولية العامة التي أشار إليها النحاة كقولهم : (يجوز حذف المبتدأ لدلالة المقام)[٣٢] و(من أساليب العرب أن تحذف كثيرا من الكلام أو قليلا إذا دل بعضه على بعض وكان المعنى معروفا)[٣٣] و(إذا اقتضى المعنى وجها دون ماهو أقوى منه في القواعد، فالأولى ما يناسب المعنى)[٣٤] و (قاعدة الحمل على المعنى التي بموجبها يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه)[٣٥] .

ونلحظه أيضا في عدد من الظواهر النحوية القائمة في أساسها على المعنى كظاهرة التضمين[٣٦]، وظاهرة التوهم[٣٧]، وظاهرة التقارض[٣٨] .

ونلحظه أيضا في الربط بين الحالات الإعرابية والمعاني النحوية، كالربط بين الرفع والفاعلية، وبين النصب والمفعولية، وبين الجر والإضافة .

والأمر لايختلف كثيرا في القواعد النحوية التي تحتويها أبواب النحو ومسائله، كما في قول السيوطي عن رفض ابن الأنباري وقوع الجملة الطلبية خبرا : (... ومنعها ابن الأنباري ؛ لأنها لاتتحمل الصدق والكذب، والخبر حقه ذلك)[٣٩] وكما في قول الرضي

معترضا على تأويل الحال الجامدة بمشتق : (... لاحاجة إلى هذا التكلف ؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلف تأويله بمشتق)[٤٠] .

وهكذا كان للمعنى حضوره وتأثيره في عملية التقعيد النحوي بصورة توجب عده ركنا من الأركان، وأساسا من الأسس التي قامت عليها القاعدة النحوية .

هذه هي أسس المنهج الذي تحكم في عملية التقعيد النحوي، وهي تترابط معا في تسلسل منطقي يُنتج في النهاية قاعدة لغوية مضبوطة ؛ فالسماع يقدم المادة اللغوية التي تحتاجها أي دراسة تهدف لبناء قواعد نحوية، ثم يأتي دور القياس لضبط هذه المادة وتصنيفها والبحث عن العلاقات والروابط فيما بين أجزائها، ثم يأتي دور فكرة العامل لتحول هذه العلاقات والروابط إلى ضوابط وقوانين، وهي ما يطلق عليها (القواعد)، ثم يأتي دور المعنى ليكون بمثابة الروح للقاعدة النحوية التي تمنحها القدرة على تحقيق الترابط بين المتكلم والمخاطب والسياق المحيط ؛ فهي بدونه تعد جسدا بلا روح لافائدة منه ولانفع فيه[٤١] .

وهذا المنهج المحكم الشامل لكل ما تحتاجه أي عملية تقعيد نحوي لم يكن بمنأى عن مظاهر الاضطراب، شأنه في ذلك شأن أي عمل علمي، وهي مظاهر أفضل ما يمكن الاعتماد عليه في تحديدها هو ما نجم عنا من آثار تبرز بوضوح في قواعد النحو، نعني بذلك ما نجده في بعض قواعد النحو من تشعب، واختلاف، وتعارض، وعدم اطراد ؛ وذلك انطلاقا من أن أي مظهر من مظاهر الاضطراب في قواعد النحو لابد أن يكون للأصول دور فيه، فما القواعد النحوية إلا ترجمة عملية للأسس التي قام عليها النحو .

وإذا تتبعنا مظاهر اضطراب المنهج النحوي من خلال قواعده وجدنا أبرزها يتمثل فيما يلي[٤٢] :

١) التحديد الزمني للسماع بنهاية القرن الرابع الهجري، وهو أمر أدى إلى تجاهل التطور المتعلق باللغة ؛ ومن ثم جمود قواعدها، واتساع الفجوة بينها وبين اللغة المستعملة، وأدى أيضا إلى إحلال الأقيسة العقلية محل السماع وقيامها مقامه، وإلى وضع الشواهد ونسبتها للآخرين .

٢) الموقف الرافض للاستشهاد بالقراءات القرآنية وبالحديث ؛ وهو مانجم عنه فقدان مادة لغوية واسعة كان الاستشهاد بها كفيلا بحسم بعض الخلافات النحوية، وبتقوية بعض القواعد، وتعديل بعضها الآخر، وبمد اللغة بأنماط من الاستعمالات التي تثريها .

٣) تحكم القياس الشكلي في عملية التقعيد النحوي تحكما نتجت عنه صور مضطربة كثيرة من صور القياس النحوي كتعدد المقيس عليه للمقيس الواحد، والقياس على الأصل المختلف فيه، والقياس مع وجود سماع مخالف، وعدم وجود ضوابط محددة للمقيس عليه من حيث الكم، والقياس بين المتباعدين، وغير ذلك من صور القياس الضعيفة التي فتحت الباب أمام الخلاف وتعدد الآراء .

٤) طغيان الجانب العقلي في العلة النحوية على الجانب اللغوي ؛ وهو ما أدى إلى مظاهر مضطربة كثيرة ظهر أثرها واضحا على القاعدة النحوية كالعلة القاصرة، وتعليل الأحكام المتضادة بعلة واحدة، وتعليل الحكم الواحد بعلل مختلفة، وشيوع العلل الضعيفة التي يسهل نقضها .

٥) انتفاء المقاييس الضابطة لبعض قواعد نظرية العامل ؛ مما أدى إلى الاختلاف فيما تعلق بها من قواعد الأبواب النحوية، وذلك كقاعدة : (عوامل الأسماء هي الأصل وعوامل الأفعال هي الفرع، فإذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من

عوامل الأفعال فجعلها من عوامل الأسماء أولى ؛ لأن عوامل الأسماء أكثر)[٤٣] وبالرغم من هذه القاعدة نجد خلافا في (لام التعليل) و (حتى) هل هما من عوامل الأسماء فيكون المضارع بعدهما منصوبا بـ(أنْ) مضمرة أو من عوامل الأفعال فينصب المضارع بهما بلا تقدير[٤٤]؛ والسبب في ذلك أن الأصالة والفرعية، والكثرة والقلة لايوجد لهما مقاييس ضابطة، فما يعده البعض أصلا يعده الآخرون فرعا والعكس، وما يراه البعض قليلا يراه الآخرون كثيرا والعكس .

ومن القواعد العامة التي تفتقد المقاييس الضابطة لها قاعدة الاختصاص التي ربط بها النحاة عمل الحروف، ويتجلى ذلك في عدم اطرادها، فهناك حروف غير مختصة وبالرغم من ذلك تعمل في بعض لغات العرب مثل (ما) العاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز بالرغم من كونها غير مختصة بالأسماء[٤٥] .

ثانيا – بواعث تتعلق بالقاعدة النحوية ذاتها .

البواعث المتعلقة بالقاعدة النحوية هي البواعث المتعلقة بأركانها التي تقوم عليها والمشار إليها سابقا، وهي: بناؤها اللغوي، والحكم الذي تنص عليه، وشروط هذا الحكم، وعلله، وشواهده وأمثلته .

وهذه البواعث – بالرغم من أنها تتلاقى مع البواعث المنهجية لكون القاعدة تستند في الأصل إلى منهج تقوم عليه – فإنها تنفصل عنها من حيث كونها تخضع في منشئها ومحتواها وأنواعها لعوامل متعددة تتصل بالنحوي الذي صاغ القاعدة كخلفيته المعرفية والفكرية، وآرائه الخاصة التي تعكس وجهة نظره، وطريقة توظيفه للمنهج، والمدرسة اللغوية التي ينتمي إليها، ومهاراته التي يتميز بها ؛ فالمنهج هو الأساس، أما القاعدة فهي بناء يُوَظِّفُ فيه هذا المنهج حسب فكر المُقَعِّد، وثقافته، وانتمائه العلمي، وقناعاته الشخصية، ومهاراته الخاصة .

ويمكن التطرق إلى هذه البواعث تبعا لأركان القاعدة النحوية المشار إليها سابقا على النحو الآتي :

أولا – البواعث المتعلقة بالبناء اللغوى للقاعدة .

القاعدة كالقانون الضابط، والمعيار الذي يتميز به ما يصح وما لا يصح ؛ ومن ثم فإن أول ما يجب أن تتصف به وضوح الصياغة، وضبطها، وخلوها من التعقيد المانع من الإفادة منها، أو الداعي إلى الاختلاف في تفسير المقصود منها، أو المرهق في محاولة فهمها .

والمتتبع لصياغة القاعدة النحوية في عدد من المصادر النحوية يلمس بوضوح وجود بعض المظاهر المضطربة أبرزها :

أ) الغموض في الصياغة .

من الأمثلة على ذلك : قول الرضي الاستراباذي عند الحديث عن الشروط المتعلقة بقاعدة إعراب المستثنى في الاستثناء التام المنفي بدلا: (لاختيار البدل في المستثنى شروط، أحدها : أن يكون بعد (إلا)، ومتصلا، ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام، أو نهي، أو نفي صريح، أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء، وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه)[٤٦] .

ب) كثرة التفريعات .

وهو أمر يجعل من تتبع القاعدة وفهم المراد منها أمرا مرهقا للغاية، ومن أمثلة ذلك قول الرضي : (إذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لأن يستثنى منهما، فإما أن يتغايرا معنى أو لا، فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعد اشتركا فيه ... فإن لم يكن الاشتراك ... فإن تعين دخول المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو استثناء منه ... وإن

احتمل دخوله في كل واحد منهما، فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير ...)[٤٧] .

ج) الحشو بإضافة ما لاحاجة إليه .

من أمثلة ذلك قول الرضي في باب النداء : (وكذا توابع المنادى المجرور باللام لاتكون إلا مجرورة، تقول : (يالزيد وعمرو، ولايجوز رفعها ونصبها ؛ لظهور إعراب المتبوع)[٤٨]، فقوله : (ولا يجوز رفعها ونصبها) لا يضيف جديدا للقاعدة، وحذفه لايضر بها ولايفسدها .

د) القصور بعدم ذكر بعض ما تقتضيه القاعدة .

يعد النقص في القاعدة النحوية عيبا من عيوب بنائها ؛ لأن القاعدة الأصل فيها الشمول والإحاطة لمضمونها الذي تحمله، من أمثلة ذلك ما صنعه ابن مالك عندما تحدث عن قاعدة تابع اسم لا النافية للجنس، فذكر تابعين فقط هما : النعت والمعطوف بقوله[٤٩] :

ومُفْرِدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافْتَحْ أو انصِبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ
وغَيْرَ ما يلي وغَيْرَ المفردِ لاتَبْنِ وانصِبْهُ أو الرَّفْعَ اقصِدِ
والعطفُ إنْ لم تتكرَّرْ لا احكما له بما للنعتِ ذي الفصل انتمى

ولم يذكر شيئا عن البدل والتوكيد، وهذا ما دفع السيوطي إلى القول في شرحه على الألفية : (لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد) ثم شرع في بيان حكم التابعين[٥٠] .

ثانيا – البواعث المتعلقة بالحكم الذى تنص عليه القاعدة .

إن تتبع الأحكام النحوية التي تحتوي عليها القواعد يُظهر بوضوح أن بعضها قد شاع فيه عدد من المظاهر التي تقف عائقا أمام تحقيق القاعدة النحوية لأهدافها المتعلقة بضبط اللغة وتيسيرها لمستعمليها، وذلك على النحو الآتي :

أ) كثرة الاستثناءات المتعلقة بالحكم النحوي .

الاستثناء على القاعدة النحوية هو استدراك عليها يمنعها من الاطراد، ويقيدها بقيود من شأنها أن تبيح بعض ما تقتضي القاعدة منعه أو تمنع بعض ما تقتضي القاعدة إباحته في بعض الصور.

والاستثناء بهذا المفهوم لامشكلة فيه ؛ لأنه من غير المتصور أن تخلو جميع قواعد اللغة من استثناءات تقيد بعضها، وتضبطها، وتنفي عنها اللبس، شأنها في ذلك شأن القواعد في أي علم من العلوم؛ لكن المشكلة تكمن في كثرة هذه الاستثناءات، وتعددها للقاعدة الواحدة بصورة تجعل من استيعابها وتطبيقها أمرا شديد الصعوبة .

من ذلك : ما جاء في حاشية الصبان عند الحديث عن قاعدة : (الأصل ربط جملة الحال بالواو) فقد استُثني من تلك القاعدة سبع مسائل هي : (الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت – الجملة الواقعة بعد عاطف – الحال المؤكدة لمضمون الجملة – الحال الجملة الفعلية التي فعلها ماض واقع بعد "إلا" – الحال الجملة الفعلية التي فعلها ماض واقع بعد "أو" – الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بـ "لا" – الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بـ "ما")[٥١].

ومنه أيضا ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب عند حديثه عن متعلق حرف الجر حيث قال : (يستثنى من قولنا : لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور ...) ثم شرع يذكر هذه الستة بالتفصيل، وهي : (الحرف الزائد – لعلَّ في لغة عُقَيْل – لولا عند من قال إنها جارة للضمير في مثل "لولاك" – رُبَّ – كاف التشبيه – حروف الاستثناء " خلا، عدا، حاشا " إذا استعملت كحروف جر)[٥٢] .

ب) الحكم الغالب، والقبيح، والقليل، والضعيف، وغيرها من الصفات غير المضبوطة .

يكمن اضطراب هذا النوع في أنه أحد أبرز مصادر الخلاف في النحو، فالحكم النحو بهذه الصورة حكم متعدد المستويات، فهناك الحكم المطرد، وهناك الحكم الغالب، وهناك الحكم القبيح، وهناك الحكم القليل، وهناك الحكم الضعيف ... إلخ ؛ وهذا التعدد يفتح باب الخلاف لأن كثيرا من هذه المستويات – وخاصة الموصوفة بالقبح، والضعف، وغيرهما من صفات الذم – له ما يؤيده من كلام العرب، وهو أمر يدفع إلى الخلاف في قبوله، فهناك من سيؤيده بناء على وروده في الكلام الفصيح وإن قل، وهناك من سيرفضه استنادا إلى قبحه أو ضعفه أو خبثه .

ومن الأمثلة على هذا النوع قول سيبويه بعد أن ذكر شواهد من الشعر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه : (فهذا قبيح ويجوز في الشعر على هذا)[٥٣] .

ومنه ما ذكره السيوطي عند الحديث عن (ظن) الملغاة : (ويقبح توكيد المُلغى بمصدر منصوب نحو "زيد ظننت ظنا منطلق" لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوض عنه، ولايجوز ... ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو (زيد ظننت ظني قائم) وبضمير أقل ضعفا نحو (زيد ظننته منطلق) أما ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصريح، وأما كونه أقل ضعفا فلأن المجعول عوضا إنما هو المصدر لا ضميره)[٥٤] .

ومنه أيضا قول الرضي : (العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه – قبيح لاممتنع)[٥٥].

إن وصف الحكم بهذه المصطلحات غير المضبوطة أمر يدعو للاضطراب، والنقول الثلاثة السابقة دليل على ذلك ؛ فسيبويه يصف الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبيح، ثم يردف ذلك قائلا : (ويجوز في الشعر)، والسيوطي يصف توكيد (ظن) الملغاة بمصدر منصوب بأنه قبيح ثم يردف ذلك قائلا : (ولا يجوز)، والرضي يصف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأنه قبيح ثم يردف قائلا : (لا ممتنع) يعني بالرغم من قبحه فهو جائز .

فالمصطلح الواحد ليست له دلالة واحدة محددة، فالقبيح أطلق أحيانا على ما يجوز في الشعر، وأحيانا على ما لا يجوز مطلقا، وأحيانا على ما يجوز مطلقا، وهو أمر ظاهر الاضطراب .

ويتصل بذلك أيضا أنه لاتوجد حدود فاصلة بين بعض هذه المصطلحات كالضعيف والقبيح، فما ذكره سيبويه من وصف بالقبح للفصل بين المضاف والمضاف إليه وأنه يجوز في الشعر، ذكر مثله عند الحديث عن حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ، فقال : (... ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام)[٥٦] فوصف استعمالا بالضعف سبق أن وصف مثله بالقبح .

ج) الحكم المتعدد .

ويقصد به التقعيد لمسألة واحدة بأكثر من حكم، وهي كثرة تؤدي إلى اللبس والخلاف، من ذلك ما ذكره السيوطي في باب المفعول معه عند الحديث عن حكم الاسم الواقع بعد الواو، فقد ذكر له خمسة أحكام : (ما يجب فيه العطف ولايجوز النصب على المفعول معه – ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف – ما يُختار فيه العطف مع جواز النصب – ما يُختار فيه النصب مع جواز العطف – ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء)[٥٧] .

ويشبه ذلك ما ذكره الرضي عند الحديث عن حكم الاسم المشغول عنه قال : حال الاسم المحدود لايعدو أربعة أقسام ؛ لأنه إما يُختار رفعه، أو يُختار نصبه، أو يجب نصبه،

أو يستوي رفعه ونصبه)[٥٨] .

ولايخفى أن التمييز بين هذه الأحكام المتعددة أمر عسير بالرغم من ذكر النحاة لأوجه الخلاف بينها لفظا ومعنى، ففي حالة الاسم الواقع بعد الواو في باب المفعول معه المذكورة سابقا نجد أن النحاة ينصون على أن ما بعد الواو يجب نصبه في مثل : (ما شأنك وزيدًا) ويُختار عطفه في مثل : (ما شأن عبد الله وزيدٍ) ويُختار نصبه في مثل : (لا تُفَرِّطْ في المال وزيدًا) ويجوز فيه الأمران في مثل : (ما صنعت أنت وزيدًا)[٥٩] فالوصول إلى الحكم الخاص بكل حالة يتطلب النظر في المكونات اللفظية لكل جملة والمعنى المراد منها ؛ فعند إرادة المعية وامتناع العطف لفظا ومعنى يجب النصب، وعند إمكان العطف لفظا ومعنى وعدم امتناع المعية يترجح العطف لأنه الأصل، وعند إمكان العطف لفظا ومعنى ورغبة المتكلم في المعية وقصده لها تترجح المعية، وعند إمكانهما معا لفظا ومعنى يجوز الأمران .

د) الحكم الفرعي .

يقصد بالحكم الفرعي ذلك الحكم الذي يخالف حكما أصليا ثابتا متفقا عليه، وتكمن مشكلة هذا النوع في أنه يفتح الباب أمام الفوضى عند تطبيق قواعد اللغة وأحكامها ؛ استنادا إلى وجود حكمين متضادين، من ذلك ما يتعلق بالفعل الناسخ (كان) فالحكم الأصلي للجملة الواقعة بعده هو (رفع المبتدأ ونصب الخبر) وقد أجاز بعض النحاة لها حكما آخر، وهو بقاؤها على حالها بعد دخول (كان)، فيكون كل من المبتدأ والخبر مرفوعين ؛ وذلك على أساس أن هذه الجملة خبر لكان، واسمها ضمير الشأن المحذوف[٦٠] .

والقاعدتان بناء على ماذكرنا ينتج عنهما وجود صورتين مختلفتين للجملة الاسمية بعد (كان)، صورة فيها مبتدأ مرفوع وخبر منصوب مثل : (كان المطر نازلا) وصورة فيها مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع مثل : (كان المطر نازلا) وكل من المبتدأ والخبر يلي كان مباشرة في الصورتين ؛ وذلك لأن ضمير الشأن في الصورة الثانية دائما محذوف لايظهر، وهذا الاختلاف من شأنه أن يضر بقواعد اللغة الأصلية وأحكامها الثابتة كقاعدة (الجملة الاسمية بعد كان يُرفع فيها المبتدأ ويُنصب الخبر) فلكل مستعمل للغة أن ينقضها اعتمادا على القاعدة الفرعية المذكورة، متجاهلا أن لكل استعمال منهما مفهوما ودلالة بلاغية تختلف عن مفهوم ودلالة الآخر، وهذا ما دعا عباس حسن إلى أن يقول بعد أن عرض لمسألة مجيء اسم كان ضميرا للشأن : (ومما يجب التنبه له أن الأساليب السالفة – ونظائرها – لاتكون صحيحة معدودة من الأساليب المشتملة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة مدرك للفروق بين التراكيب، ولأثرها في المعاني المختلفة، ... ولولا هذا لصارت اللغة عبثا في تراكيبها ينتهي إلى فساد في معانيها، ولاشك أن حسن استخدام هذا الضمير وتمييزه من غيره لايخلو من عسر كبير)[٦١] .

ومن أمثلة ذلك أيضا الحكم المتعلق بالضمائر الواقعة بعد لولا، فهناك حكم أصلي متفق عليه عند جميع النحاة وهو أن (الكاف، والهاء، والياء) ضمائر نصب وجر، ولا تكون ضمائر رفع مطلقا، وبالرغم من ذلك نجد حكما آخر بمقتضاه تعامل هذه الضمائر معاملة ضمائر الرفع كما في (لولاك – لولاه – لولاي) بناء على أن (لولا) لايقع بعدها إلا ضمير رفع، وهذا ما يظهر من إعراب الأخفش لهذه الضمائر على أنها مبتدآت[٦٢] .

وقد أدى هذا إلى الاضطراب في إعراب هذه الضمائر كما يظهر في إعراب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لأحد الشواهد المحتوية على (لولاك) في تحقيقه لشرح ابن عقيل حيث يقول : (لولا حرف امتناع لوجود وجر، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء)[٦٣] .

ثالثا – البواعث المتعلقة بالشروط التي تحتوى عليها القاعدة النحوية .

الأصل في الشرط النحوي أنه ضابط يسهم في ضبط القاعدة النحوية وينفي عنها كل مظاهر اللبس والاضطراب، فالحكم النحوي منه ما هو واجب أو جائز أو ممتنع بلا شرط، ومنه ماهو واجب أو جائز أو ممتنع بشرط، ومن هنا تبرز قيمة الشرط النحوي ؛ فهو يتوقف عليه أنماط كثيرة مهمة من أنماط الحكم النحوي، وهي الواجب بشرط، والجائز بشرط، والممتنع بشرط ؛ لذا وجب أن يتصف الشرط النحوي بالضبط حتى تسلم الأحكام المبنية عليه من النقد، ولا يترتب عليها أي لبس أو اضطراب، والمتتبع للشروط النحوية يجد أنها اتسمت ببعض مظاهر الاضطراب، يتمثل أبرزها فيما يلي :

أ) الشرط الذي يناقض أصلا من الأصول .

الواجب عند اشتراط شرط لحكم ما ألا يكون هذا الشرط معارضا لأصل من الأصول ؛ حتى لايكون الشرط عرضة للنقد، وحتى لاتفسد الأصول وتضطرب ؛ وذلك كما يظهر من مسألة (حذف الفاعل) فالأصل المتفق عليه عند جميع النحاة أن لكل فعل فاعلا يُعَدُّ عمدة في الجملة، وأنه والفعل كجزأي كلمة لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر[٦٤] ؛ وبناء على ذلك الأصل لاينبغي حذف الفاعل كما في قول ابن مالك :

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

فالفاعل إما ظاهر وإما مضمر ؛ وبالرغم من ذلك نجد الكسائي يجيز حذف الفاعل، واشترط لذلك شرطا علق به هذا الحكم، وهو أن يدل عليه دليل[٦٥]، وهذا الشرط كما هو ظاهر مناقض للأصل الذي أشرنا إليه، وهو كون الفاعل عمدة في كل جملة يوجد فيها فعل ، وأنه مع الفعل كجزأي كلمة لايستغنى بأحدهما عن الآخر، فاشتراط الدليل ملائم للحكم الجديد الذي يجيز حذف الفاعل، ومناقض للأصل المشار إليه الذي يوجب ذكر الفاعل .

لقد كان من النتائج المضطربة لهذا الشرط وما ترتب عليه وقوع بعض النحاة في التناقض عند تناول تركيب من التراكيب التي لا يوجد فيها فاعل، كما يظهر من تعليق أبي حيان على تفسير الزمخشري لقوله تعالى : (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[٦٦] يقول : (وقد ناقض الزمخشري في قوله، فإنه قال : " وفاعل [تبين] مضمر، ثم قَدَّره : " فلما تبين أن الله على كل شيء قدير قال : أعلم إلى آخره، قال : فحذف الأول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم : ضربني وضربت زيدا " والحذف ينافي الإضمار للفاعل)[٦٧] .

ب) الشرط الاستحساني .

هو أحد الأنماط التي استخدمها النحاة، وهو يختلف عن النوعين الأكثر استعمالا لدى النحاة وهما: (الشرط الثبوتي، والشرط العدمي)[٦٨] ومن أمثلته قول السيوطي : (اشترط بعض النحاة تقدم النفي أو الاستفهام على الوصف ليصح أن يكون مبتدأ وجوبا، ولم يشترط الكوفيون هذا الشرط، أما ابن مالك فقد اشترطه استحسانا لا وجوبا، وأجاز عدم تقدم النفي والاستفهام بقبح)[٦٩] .

إن الشرط الاستحساني مدعاة للاضطراب ؛ لأنه سهل النقض كما يظهر من قول الرضي تعقيبا على إجازة هَذيل قلب الألف التي تختم بها الأسماء عند إضافتها لياء المتكلم ياء بشرط ألا تكون للتثنية كما في مثل (فتاي) : (أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها – كما هو اللغة المشهورة الفصيحة – وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني لا موجب عندهم أيضا، فالأولى تركه إذا أدى إلى لبس ... ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع)[٧٠] .

ج) كثرة الشروط المتعلقة بحكم واحد .

إن كثرة الشروط المتعلقة بحكم واحد تعد عقبة أمام وضوح القاعدة وتطبيقها، وهذا ما نلحظه في قواعد كثيرة احتوت على شروط كثيرة متفرعة، كما في قول أبي حيان : (من الأشياء التي تقوم مقام الفاعل وهو المصدر، والمصدر إن كان للتوكيد فلا يقام، وإن كان لغير التوكيد وكان لايتصرف نحو : معاذ الله، وعَمْرَك الله فلا يقام، أو متصرفا مختصا بنوع من الاختصاص كتحديد العدد، أو الوصف، أو الإضافة، أو "أل"، أو كان اسم نوع أقيم كان ملفوظا به، نحو "سِير سَير شديد"، أو مضمرا مدلولا عليه بغير عامله نحو قولك : " بل سِير" لمن قال : "ما سِير سَير شديد فما أضمر في "سير" عائد على قوله : "سير شديد" فإن كان مدلولا عليه بالعامل كقولك: جلس أو ضرب، تريد هو أي : جلوس أو ضرْب لم يجز)[٧١] .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك شروط جواز الابتداء بالنكرة التي تعدت ثلاثين شرطا عند بعض النحاة[٧٢]، وهي شروط كان من الممكن الاستغناء عنها اكتفاء بالشرط الوحيد الذي نص عليه سيبويه والنحاة المتقدمون وهو (حصول الفائدة)[٧٣] .

لقد كان تفنن النحاة في الشرط النحوي والإكثار منه أحد أسباب اضطراب القاعدة النحوية، يقول الأشموني معلقا على كثرة شروط الابتداء بالنكرة : (... ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد مالا يصح، أو معدد لأمور متداخلة ...)[٧٤] .

رابعا – البواعث المتعلقة بعلة الحكم .

الأصل في العلى النحوية أنها تكشف عن القانون الذي يطرد في كلام العرب، والذي بناء عليه يحدد الحكم النحوي ؛ ومن ثم يجب أن تبتعد العلة عن كل ما من شأنه أن يضعها في موضع النقض أو الاعتراض حتى تسلم ويسلم معها الحكم الذي يبنى عليها .

وبتتبع العلل التي بنيت عليها أحكام النحو يمكن أن نلحظ وجود بعض المظاهر المضطربة على النحو الآتي :

أ) العلة التي لا تطرد في كل المواضع التي يوجد فيها الحكم .

وذلك بأن توجد علة علق بها النحاة حكما نحويا، ثم نجد مواضع يوجد فيها هذا الحكم بالرغم من انتفاء العلة، من ذلك تعليل النحاة تسكين آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به بأنه فرار من اجتماع أربع حركات بالرغم من أن أفعالا مثل : (دَحْرَجْتُ – اسْتَخْرَجْتُ) يسكن فيه آخر الفعل مع عدم وجود هذه العلة[٧٥]، ومنه أيضا تعليل حكم رفع الفاعل ونصب المفعول به بأنه للتفريق بينهما، بالرغم من أن جملا يرفع فيها الفاعل وينصب المفعول به مع عدم وجود هذه العلة مثل : (خلق الله الإنسان)[٧٦] .

وهذا النوع من التعليل مدعاة للاضطراب الناشئ عن سهولة الاعتراض عليه ونقضه بعلة أخرى، كما ذكر السيوطي فيما يتعلق بعلة بناء الفعل المتصل بتاء الفاعل على السكون قال : (إذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو : "ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا" وعلله ابن الدهان بأن أصله البناء، وأصل ابناء السكون، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها، قال ابن إياز : " وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات ؛ لأنه يطرد في استخرجت وأشباهه")[٧٧] .

ب) العلة التي يتعلق بها حكمان مختلفان .

هو نمط آخر مضطرب من أنماط علل القواعد النحوية ؛ وذلك لأننا نجد حكمين مختلفين تماما مبنيين على علة واحدة في موضع واحد مثل : (وقوع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها مع كون النكرة هي نفس المعرفة في المعنى) فهذه علة يجوز بناء عليها

حكمان في هذه النكرة، أولهما : أن تعرب بدلا، وثانيهما : أن تعرب حالا، وذلك كما في قولنا : (مررت بزيد رجلٍ صالح) و(مررت بزيد رجلا صالحا)(٧٨) .

إن هذا النوع من العلل يكمن اضطرابه في أمرين هما :

١. مخالفته للأصل الذي عليه العلة النحوية، وهو أن علاقتها بالحكم علاقة وجوب، أي : إذا وجدت العلة وجد الحكم، وها هنا نجد في كل نموذج بمفرده العلة موجودة ولايوجد معها سوى حكم واحد من الحكمين الجائزين بناء عليها، ولانجد الحكم الثاني .

٢. عدم مراعاته للفروق الدلالية بين الأبواب النحوية، فعلة واحدة يبنى عليها كون الكلمة بدلا مرة، وحالا مرة أخرى، بالرغم من الفرق الواضح بين البدل والحال من حيث المعنى النحوي الذي يؤديه كل منهما .

لقد لفت الاضطراب البادي في هذا النوع من العلل انتباه ابن جني، فأشار إلى هذا الاضطراب ثم حاول تبريره بمبرر ينفي عنه هذا الاضطراب، وهو أن العلة المذكورة ليست مجوزة لحكمين مختلفين، وإنما علة موجبة لحكم واحد فقط، وهو (مجموع الأمرين) أي : (وجوب جوازهما)(٧٩)، وما قاله لا ينفي كونهما حكمين مختلفين يجوزان معا بعلة واحدة ؛ لأن كلامه لا يعدو أن يكون محاولة لجعل هذا النوع من التعليل مستقيما شكلا، أما من حيث المضمون فمازال الأمر كما ذكرنا : تعليل لحكمين مختلفين بعلة واحدة .

ويظهر اضطراب هذا النوع من التعليل واضحا عند التطبيق، فهو قد يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية في مكان واحد، كما حدث في إعراب قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)(٨٠) ففي إعراب "قرآنا" يقول علي بن فَضَّال المجاشعي : (وفيه وجهان : أحدهما : أنه بدل من الهاء في "أنزلناه" كأنه قال : "إنا أنزلناه قرآنا عربيا" والثاني : أنه توطئة للحال ؛ لأن عربيا حال، وهذا كما تقول : "مررت بزيد رجلا صالحا" تنصب "صالحا" على الحال وتجعل "رجلا" توطئة للحال)(٨١) .

ج) العلة التي ترفض حكما يؤيده السماع .

هذا مظهر آخر من مظاهر ضعف القاعدة النحوية، فالقاعدة في هذه الحالة تنص على حكم مرفوض لعلة ما، بالرغم من ورود مايؤيده من السماع، وذلك كما في منع ابن الأنباري وقوع الجملة الطلبية خبرا، والعلة عنده في ذلك أن الجملة الطلبية لاتحتمل الصدق والكذب، وهو يمنع ذلك بالرغم من وجود شواهد تؤيده(٨٢) .

وهذه العلة الضعيفة سرعان ما انبرى لها من ينقضها كما صنع ابن مالك بقوله : (... وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو "كيف أنت ؟" ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب)(٨٣)، فَنَقْضَ العلة بعلة مثلها مضيفا إليها السماع الذي لاينبغي رفضه بعلل عقلية .

خامسا – البواعث المتعلقة بالشواهد والأمثلة التي تؤيد القاعدة وتوضحها .

يشترك كل من الشاهد النحوي والمثال النحوي في أن كلا منهما يوظف في توضيح القاعدة وتفسيرها وإيصالها إلى المستمع، ويساعد على تطبيقها والإفادة منها، وينفرد الشاهد النحوي بأنه يؤدي وظيفة أخرى وهي إثبات القاعدة والبرهنة على صحتها(٨٤) .

أما ما يتعلق بالشاهد النحوي فقد سبقت الإشارة إلى أبرز ما يتعلق به من بواعث تدعو إلى إعادة النظر فيه من حيث دوره في القاعدة النحوية، وذلك عند الحديث عن مظاهر الاضطراب المتعلقة بالمنهج .

أما المثال النحوي فيمكن أن نشير إلى مظهرين بارزين فيه من مظاهر الاضطراب التي تدعو إلى إعادة النظر فيه طلبا للتجديد والتطوير، وذلك على النحو الآتي :

أ) **المثال المكرر السطحي الذي لايحمل قيمة معنوية، ولا ملمحا فنيا جماليا، ولا فائدة حياتية، ومن** أبرز النماذج الدالة على ذلك : (ضرب زيد عمرا) و(ضربي العبد

إذا كان مسيئا) و(ائتني بدابة ولو حمارا) و(كم لك غلمانا) و(كم عبد عندك) و(عندي غلام وقد أتيت بجارية فارهين) و(أدخلت رأسي في القلنسوة) و(السوط ضربت به) و(السوط ضُرب به زيد)[٨٥] .

إن هذا النوع من الأمثلة يُفقد المثال النحوي عددا من الوظائف المهمة المنوطة به، فالمثال النحوي ينبغي ألا يرقى بالجانب اللغوي لدى المتلقي فقط، وإنما ينبغي أيضا أن يرقى بجانبيه المعرفي والوجداني، وينبغي أيضا أن يكون جاذبا له ومعينا على استظهار القاعدة وفهمها وتطبيقها ؛ حتى لا تكون القاعدة جافة مبتذلة داعية إلى النفور منها والانصراف عنها[٨٦].

ب) المثال المستحيل .

يُقصد بالمثال المستحيل ذلك المثال الذي لا يمكن تصور أنه صدر عن متحدث ممن يتحدثون العربية، ولا يمكن تصور أن أحدا يمكن أن يتحدث به، فهو مثال مصنوع معقد أقرب إلى كلام العجم عندما يتحدثون العربية بركاكة، من أمثلة ذلك النوع :(زيد هند أبوها قائم عمرو إليه عنده) و(عبد الله جاريتك أبوها ضارب) و(ما أعجب شيء شيئا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو)[٨٧] .

وهذا النوع يكفي لبيان اضطرابه وضرره ما قاله ابن مضاء القرطبي عنه : (والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه ؟!)[٨٨].

المبحث الثالث : مظاهر التجديد في القاعدة النحوية .

إن القاعدة النحوية الجديدة ينبغي أن تبنى على مقاييس مضبوطة تضمن لها أساسا قويا يمنحها المشروعية، وتضمن لها الشيوع والقبول، وتضمن لها القدرة على الوقوف أمام دعاوى التناقض والقصور وعدم الفائدة وسهولة النقض والرمي بالصعوبة وبالتعقيد وبكونها من دواعي الاختلاف، وتضمن لها أخيرا القدرة على استيعاب الجديد من مظاهر الاستعمال اللغوي الناتجة عن التطور الطبيعي الذي يصيب اللغة شأنها في ذلك شأن جميع الكائنات الحية .

إذا فالمقاييس ستكون بمثابة معايير منهجية تهدف إلى الوصول بالقاعدة النحوية إلى أقصى درجات الضبط حتى تحقق الأهداف المرجوة منها ؛ ومن ثم فإن تحديد هذه المقاييس يجب أن يراعي فيه مفهوم القاعدة النحوية، والهدف منها، وأيضا نواحي القصور التي أصابتها وجعلتها عرضة للنقد والمطالبة بالإصلاح .

إن تأمل مفهوم القاعدة النحوية، وبواعث طلب التجديد فيها – اللذين سبق عرضهما في المبحثين السابقين – يُسْلم إلى أن المقاييس التي ينبغي أن تخضع لها القاعدة النحوية حتى تصل إلى صورة خالية من مظاهر الاضطراب، موصوفة بالضبط والدقة، بعيدة عن دواعي النقد والتوهين هي :

أولا – الالتزام بأصول التقعيد النحوي مجتمعة .

يقوم هذا المقياس على أساس أن النحو العربي علم له أصول مضبوطة تقوم على نظرية راسخة المنهج واضحة المعالم، فهو ليس علما لاتحكمه نظرية عامة ولا إطار فكري موحد كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين(٨٩)، فمن غير المتصور قيام هذا البناء الشامخ الذي حمل أمانة حفظ اللغة العربية والزود عنها أربعة عشر قرنا على غير أساس منهجي منظم .

ولايقدح في هذه الأصول كونها قد شابها بعض مظاهر الاضطراب أو أصابها بعض نواحي القصور ؛ لأن ذلك أمر لاتخلو منه أية نظرية، ولا يخلو منه أي منهج يقوم عليه أي نوع من أنواع العلوم .

إن التقعيد في النحو العربي يقوم على عدد من الأصول تشكل معالمه، وتنظم كل ما يتعلق به، وهي الأصول الثلاثة الآتية :

١) أصول النحو ممثلة في السماع والقياس والإجماع وغيرها من الأصول المعروفة .
٢) نظرية العامل .
٣) فكرة المعنى .

والقاعدة النحوية الخالية من الاضطراب ينبغي في البداية أن تراعي هذه الأصول الثلاثة مجتمعة، فأصول النحو تمثل الدليل الذي يكسب القاعدة شرعيتها، والعامل هو الإطار المنظم لها، والمعنى هو الذي يضمن لها الفهم والقبول والذيوع والبقاء .

إن إهمال أساس من هذه الأسس الثلاثة يجعل القاعدة إما قاعدة بلا دليل، أو قاعدة بلا إطار منهجي، أو قاعدة لاتراعي المعاني والمقاصد، ولاشك أن القاعدة في هذه الأحوال ستكون قاصرة ومضطربة .

ثانيا – الاتسام بوضوح الصياغة والخلو من التفريعات والحشو والقصور .

إن صياغة القاعدة النحوية بأسلوب يتميز بالإيجاز ووضوح اللفظ والخلو من التفريعات والحشو يضمن لها الشيوع والقبول وحسن الفهم وقابلية التطبيق، وخاصة في هذا العصر الذي صار التعلم الذاتي سمة من سماته وخاصية من أبرز خصائصه ؛ ومن ثم فالقاعدة لابد أن تصاغ بأسلوب يمكن القارئ من أن يفهمها ويستوعبها، لا أن ينفر منها ويتجنب القراءة والبحث في علم النحو بسببها .

ثالثا – تجنيب الحكم النحوي كل ما يؤدي إلى التعقيد .

إن أكبر مشكلة تواجه الحكم النحوي وتعد مسوغا للطعن فيه هي كونه غير مطرد، فالحكم النحوي – نظرا لسعة اللغة وتنوع مادتها – لا يستطيع أن يطرد في كل ما يتعلق بالظاهرة التي يقعد لها ؛ ومن ثم نجد الاستثناءات، و نجد الأوصاف مثل : حسن وقبيح وضعيف، ونجد الأحكام الفرعية، وهي ظواهر أدت في كثير من الأحيان إلى تعقيد الحكم النحوي وصعوبته .

والقاعدة الجديدة ينبغي أن تتجنب في أحكامها هذه الظواهر قدر الإمكان ؛ وذلك بالتقليل من الاستثناءات، والأحكام الفرعية، وترك الأوصاف غير المضبوطة كالحسن والقبيح والضعيف .

رابعا – تجنب الشروط التي تؤدي إلى اضطراب القاعدة وتعقيدها .

إن تجنب الشروط المخالفة للأصول، وتجنب الشروط غير المضبوطة كالشرط الاستحساني، وتجنب الإكثار من الشروط للحكم الواحد – من شأنه أن يساعد على أن يقوم الشرط النحوي بدوره الصحيح وهو ضبط القاعدة النحوية، وتجنيبها الخلط واللبس، وجعلها أقرب للواقع اللغوي منظمة للاستعمالات الصادرة عنه لا مقيدة له .

خامسا – تجنب العلل المتناقضة والمتعارضة مع الأصول .

يعد تعليل الحكم النحوي بعلة مطردة، متماشية مع الأصول النحوية، سهلة في مفهومها وصياغتها – عاملا مهما من عوامل ضبط القاعدة النحوية وتحصينها من الرمي بالضعف والاضطراب ؛ ولأجل هذا الهدف يجب أن تخلو القاعدة النحوية من العلل غير المطردة، والعلل التي تسوغ حكمين مختلفين، والعلل المعارضة للسماع، وغير ذلك من العلل التي لا يتحقق معها الهدف المذكور .

سادسا – التمثيل بأمثلة ذات قيمة من حيث اللفظ والمعنى .

المثال النحوي عنصر من أهم عناصر القاعدة النحوية ؛ فهو الموضح لها، والمفسر لأي غموض يتعلق بها، والمبين لمدى قربها أو بعدها عن الواقع اللغوي، والمسهم في قبولها وانتشارها ؛ ولهذه الأهمية يجب أن يخلو من كل ما يعوق تحقيقه لأهدافه، كالسطحية لفظا ومعنى، وكالاستحالة لفظا ومعنى، وغير ذلك مما يجعل المثال عبئا على القاعدة النحوية لا مساعدا لها .

إن التزام هذه المقاييس الستة في التقعيد النحوي، وعرض القواعد النحوية المستقرة عليها لتقويمها من خلالها وضبطها بناء على هذا التقويم – كفيل بتجنيب القاعدة النحوية كثيرا من مظاهر الضعف، ودافعا إلى تحويلها إلى قاعدة قابلة للتجدد والتطور ؛ وذلك لأنها مقاييس تراعي أصل القاعدة، وضوابطها، ومقاصدها في آن واحد .

إن النظر إلى القواعد النحوية المستقرة وتقويمها من خلال هذه المقاييس يُسْلِمُ إلى أنه يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

أ) قواعد نحوية يمكن إلغاؤها .

ب) قواعد نحوية يمكن ضبطها وتطويرها .

أما النوع الأول - وهو القواعد التي يمكن إلغاؤها – فالمراد به تلك القواعد التي تخالف أصول التقعيد المشار إليها سابقا، ومن الأمثلة على ذلك من قواعد باب الاستثناء قول النحاة عن (ليس – لايكون) : (من أدوات الاستثناء " ليس ولايكون "، وهي الناقصة، ارتجلت للاستثناء، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار ... نحو قام القوم ليس زيدا، وخرج الناس لايكون عمرا)[٩٠] .

هذه القاعدة تتعلق بفعلين ناسخين ناقصين ألحقا بـ " إلا " وصارا مثلها يستخدمان للاستثناء قياسا عليها .

فإذا بحثنا عن العلة التي بموجبها ألحق هذان الفعلان بـ "إلا " لم نجد سوى الدلالة على الإخراج بعد تجردهما من معنى النفي الذي تدلان عليه[٩١] .

والعلة المذكورة ينقضها عدم الاطراد، وعدم وجود استثناءات مضبوطة لها ؛ وذلك لأن (الإخراج) علة تنطبق على كلمات كثيرة في اللغة، وبالرغم من ذلك لم يعدها أحد من أدوات الاستثناء[٩٢] مثل : (أبْعَدْتُ – أخْرَجْتُ – استثنيت – أبْقَيْتُ ، ...) كما في (أنفقت المال وأبقيت درهما) .

والقول أيضا بتجرد كل من (ليس ولايكون) من معنى النفي أمر غير مسلم، ففي مثل (حضر الرجال ليس خالدا) نلحظ أن معنى النفي باق وظاهر من خلال إثبات الحضور للجميع ونفيه عن خالد .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن (ليس ولايكون) يظلان على إعرابهما في بابهما الأصلي، وأن ما بعدهما ينصب على أنه خبر لهما – وجدنا أن إخراجهما عن بابهما الأصلي وإلحاقهما بباب الاستثناء لايقوم على أصل تقعيدي دقيق ؛ ومن ثم فحذفهما من أدوات الاستثناء اكتفاء بورودهما في بابهما الأصلي هو الأولى .

ولا يقتصر الأمر هنا على إلغاء بعض القواعد النحوية وحذفها، وإنما يمتد إلى إمكانية إلغاء بعض الأبواب النحوية والاستغناء عنها بموجب المقاييس المشار إليها، وذلك مثل باب (المفعول لأجله).

فالأصل الذي يقوم عليه هذا الباب وجود مصدر قلبي يبين علة الفعل المذكور نحو (ضربته تأديبا)، و(المفعول لأجله) على هذا النحو يلتقي مع (المفعول المطلق) المبين للنوع في المعنى ؛ ومن ثم فإن فصله وجعله بابا مستقلا يعد تجاهلا لأصل تقعيدي مهم وهو (المعنى النحوي) .

ويبدو أن هذا هو ما دفع الكوفيين والزجاج من البصريين إلى القول بأن ما صنف له بعض النحاة بابا مستقلا وأسموه المفعول لأجله ما هو إلا صورة من صور المفعول المطلق[٩٣] .

أما حل مشكلة ناصب المصدر في هذه الصورة عند إلحاقها بباب المفعول المطلق فقد فرق المجيزون لذلك بين حالتين هما :

- إذا تلاقى الفعل والمصدر في المضمون فالعامل هو الفعل نفسه، وذلك كما في (ضربته تأديبا) فالناصب هو الفعل (ضربته) لأن المعنى (أدبته بالضرب تأديبا) .
- إذا لم يلتق الفعل والمصدر في المضمون فالعامل فعل مقدر من لفظ المصدر، وذلك كما في (جئتك إكراما) فالناصب هو الفعل (أكرم) لأن المعنى (جئتك أكرمك إكراما)[٩٤].

بناء على ما سبق يمكن الاستغناء عن باب المفعول لأجله اكتفاء بإدراجه في باب المفعول المطلق كصورة من صوره .

وأما النوع الثاني - وهو القواعد التي يمكن ضبطها وتطويرها بمراعاة تلك المقاييس - فالمراد به تلك القواعد التي بها خلل من حيث الصياغة، أو الشروط، أو الاستثناءات، أو التمثيل على النحو المشار إليه سابقا ؛ ومن أمثلة هذا النوع قول النحاة عن إضافة "إذ" : (وتلزم "إذ" الإضافة إلى جملة إما اسمية ... أو فعلية ... ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا نحو "جئتك إذ زيد قام")[٩٥] .

فالحكم بالقبح والضعف وغيرهما من المقاييسغير المضبوطة ينبغي التخلي عنه وتجريد القواعد النحوية منه ؛ ومن ثم يمكن ضبط القاعدة المذكورة بإخلائها من هذا القيد المضطرب .

ومن أمثلة ذلك أيضا : الخلل الناشئ عن كثرة التفريعات والصياغة المضطربة في القاعدة الآتية : (ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى، ثم إن كان واقعا في جميعه

وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع، نحو "صيامك يوم الخميس" بالوجهين، والنصب هو الأصل والغالب، أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو "ميعادك يوم أو يومان" "غدوها شهر ورواحها شهر" "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا" وجوز البصريون معه النصب والجر بـ"في"، وكذا إن كان واقعا في أكثره نحو "الحج أشهر" وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة، والنصب أجود، ورُوي بهما قوله : "زعم البوارح أن رحلتنا غدا")[٩٦] .

وهذه القاعدة يمكن صياغتها على نحو أكثر وضوحا كما يلي : (يجوز وقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى مثل : (الصوم ليلة السبت) ويجوز فيه حينئذ الرفع والنصب، ويجوز معهما الجر إذا كان الظرف نكرة والاسم واقع في جميعه مثل : "السفر في ليلة" أو في أكثره مثل : "الحج في أشهر") .

إن حذف بعض القواعد والأبواب النحوية، وضبط بعضها وفق أصول ومقاييس مضبوطة يمكن أن ينفي عن القاعدة النحوية كثيرا مما لحق بها من صفات أدت إلى رميها بالاضطراب والخلل .

الخاتمة

لقد قَدَّمَ البحث المعروض في الصفحات السابقة قراءة شاملة مركزة موجزة للقاعدة النحوية بهدف تقويمها تقويما يساعد على بيان مافيها من أوجه القصور ويمهد لتنقيتها منها، ولما كان الحكم على الشيء فرعا عن تصوره وجب أن يبدأ البحث بتقديم تصور واضح للقاعدة النحوية يبين معالمها وأركانها مستعينا بنصوص القواعد التي اشتملت عليها كتب النحاة ؛ وذلك كي يكون تقويمها مبنيا على أساس دقيق شامل محدد، وهو الأمر الذي انتهى إلى تقديم التصور الآتي للقاعدة النحوية : (بناء لغوي خبري يحتوي على حُكْمٍ مقترن بشروط تضبطه وعلل تؤصله وشواهد وأمثلة تؤيده وتوضحه يهدف في الأساس إلى تعليم أهل اللغة وغيرهم نظام اللغة) .

تلا ذلك التطرقُ إلى البواعث والدوافع التي تدعو إلى إعادة النظر في القاعدة النحوية طلبا للتجديد والتطوير، وقد كان من الضروري لكي تتصف تلك البواعث بالموضوعية والشمول والإحاطة والدقة أن يكون تحديدها مبنيا على مقاييس محددة توضح كيفية تحديدها والأصول المرعية في ذلك ؛ حتى لايكون التحديد عشوائيا خاليا من أية ضوابط، ومن هنا جاء تحديد المقاييس الآتية :

- الانطلاق من نصوص القواعد ذاتها لتحديد هذه البواعث، وعدم اتخاذ أقوال النحاة وآرائهم منطلقا لذلك اكتفاء بالاستئناس بها .
- الاعتماد على مؤلفات نحوية تمثل عصورا مختلفة، وأصحابها مختلفون لا ينتمون إلى مدرسة فكرية لغوية واحدة .
- مراعاة النظرة الشاملة للقاعدة أي : مراعاة شكلها، ومضمونها، والهدف منها، مع عدم إهمال أي جانب من هذه الجوانب .
- مراعاة الأصول التي انطلقت منها القاعدة النحوية وانبنت عليها .

وبناء على هذه المقاييس أمكن التوصل إلى أن أبرز البواعث الدافعة إلى وجوب إعادة النظر في القاعدة النحوية تتمثل فيما يلي :

١) بواعث منهجية تتعلق بأصول التقعيد النحوي الثلاثة وهي : (أصول النحو، ونظرية العامل، وفكرة المعنى) .

٢) بواعث تتعلق بالقاعدة النحوية ذاتها، وتنقسم إلى :

أ) بواعث متعلقة بالبناء اللغوي للقاعدة .

ب) بواعث متعلقة بالحكم النحوي الذي تنص عليه القاعدة .

ج) بواعث متعلقة بالشروط التي تحتوي عليها القاعدة .

د) بواعث متعلقة بعلة الحكم الذي تنص عليه القاعدة .

ه) بواعث متعلقة بالشواهد والأمثلة التي تؤيد القاعدة وتوضحها .

تلا ذلك محاولة لتقديم تصور لضبط القاعدة النحوية وتنقيتها من مظاهر الاضطراب التي كشفت عنها البواعث المشار إليها سابقا، وقد قامت هذه المحاولة على أساس أن تنقية القاعدة النحوية من شوائبها وضبطها لا يكون إلا من خلال خضوعها لمقاييس محددة نابعة من خصائص اللغة العربية، ومراعية للأصول الواجب اتباعها عند التقعيد لأية لغة، وملائمة لمفهومها والهدف منها ؛ وهي المقاييس الآتية :

١) الالتزام بأصول التقعيد النحوي الثلاثة مجتمعة (أصول النحو، ونظرية العامل، وفكرة المعنى).

٢) الاتسام بوضوح الصياغة والخلو من التفريعات والحشو .

٣) تجنيب الحكم النحوي كل ما يؤدي إلى التعقيد ككثرة الاستثناءات، واستخدام الصفات غير المضبوطة مثل (قبيح، وضعيف، وحسن، ...).

٤) تجنب الشروط التي تؤدي إلى اضطراب القاعدة كالشرط الاستحساني، وكالشروط الكثيرة للحكم الواحد .

٥) تجنب العلل المتناقضة والمتعارضة مع الأصول، كالعلل غير المطردة، والعلل التي تسوغ حكمين مختلفين، والعلل المعارضة للسماع .

٦) التمثيل بأمثلة ذات قيمة من حيث اللفظ والمعنى مع مراعاة تجنب السطحية في انتقاء الألفاظ والمعاني، وتجنب الأمثلة المستحيلة عقلا وعرفا .

ثم خُتم البحث بتقديم أمثلة توضح كيفية استخدام هذه المقاييس في ضبط القاعدة النحوية ونفي الاضطراب عنها، وقد تبين من خلال تلك الأمثلة أن عرض القواعد النحوية على هذه المقاييس يجعلها أكثر ضبطا ؛ لأنه يؤدي إلى الأمرين الآتيين :

أ) تخليصها من الصور التي تخالف أصول التقعيد .

ب) ضبط الصور التي بها خلل يتعلق بالصياغة أو الشروط أو الاستثناءات أو التمثيل .

وبهذا يكون البحث قد وصل إلى نهايته، وحقق الهدف المرسوم له، وهو طرح وجهة نظر مختلفة تتعلق بتقويم القاعدة النحوية، لعلها تسهم مع غيرها من الدراسات الأخرى المتعلقة بالقاعدة النحوية في تجديدها وتطويرها، وهو الأمر الذي لن يتحقق بمجهود فردي، وإنما يتحقق بمجهود جماعي تراكمي يسهم فيه الجميع من خلال دراساتهم وأبحاثهم التي لابد أن تستمر في هذا الاتجاه بلا توقف .

Abstract

the Evaluation of Arabic grammatical rule

By muhamad farid ahmad hassan

The Arabic grammatical rule is still the subject of study and research aimed at reaching the ideal image, which combines the control of the causal, the expression of the spirit and characteristics of the Arabic language, the absence of disturbances and imbalances, the ease of learners, and finally the possibility of continuous development and renewal .

This research is oriented towards this trend. It is an analytical study of the grammatical base, which is based on the origins from which it emanates, and the images that have settled over it over the last centuries and its objectives. The research has achieved its aim through three sequential steps. Sequence: The first step is to present a comprehensive concept of grammatical language through the texts that contain the grammar in the grammar books. The second step is to identify the motives that justify the saying that this grammatical rule needs to be set up according to the previous concept. Step ٣: Put forward a vision to adjust the grammatical rule and purify it from the manifestations of turmoil revealed by the motives referred to earlier.

The research hopes that this will be an added value to the series of researches that took place around the grammatical base in order to control and renew it. The realization of this great aim will not be possible through an individual effort. Rather, it requires achieving multiple accumulated efforts that can be achieved through the ideas and visions of achieving the desired aim.

الهوامش

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١٦٤/٢ .

(٢) التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق كاظم بحر المرجان صـ١٨١ .

(٣)المقصود بالمضمون هنا ما تحتويه القواعد من أحكام وشروط واستثناءات .

(٤) لم تتطرق الدراسات السابقة حول القاعدة النحوية – التي تيسر لي الاطلاع عليها – إلى محاولة تقديم تصور شامل لتجديدها، فبعض هذه الدراسات اتجه إلى الحديث عن الأصول التي بنيت عليها القاعدة النحوية، وعن مكوناتها، وأقسامها، وشروطها، وعلاقتها بالدلالة، كما في :

- القواعد النحوية مادتها وطريقتها (كتاب) تأليف / عبد الحميد حسن .
- الدلالة والتقعيد النحوي في كتاب سيبويه (كتاب) للدكتور/ محمد سالم صالح .
- الاستثناء على القاعدة النحوية (كتاب) للدكتورة / وفاء محمد علي السعيد .
- أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية (بحث) للدكتور / معن عبد القادر بشير، منشور بمجلة التربية والعلم / مج ١٧ / العدد (٣) / سنة ٢٠١٠م .
- المعنى وبناء القاعدة النحوية (بحث) للدكتور / محمود حسن الجاسم، منشور بمجلة جامعة دمشق / مج ٢٥ / العدد الأول / ٢٠٠٩م .

والبعض الآخر اتجه إلى نقد القاعدة النحوية وبيان ما فيها من أوجه الخلل والقصور فقط كما في كتاب :

– القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية للدكتور / أحمد عبد العظيم .

(٥) لسان العرب لابن منظور مادة (قعد)، والمعجم الوسيط مادة (قعد) .

(٦) التعريفات للجرجاني صـ٢١٩ .

(٧) مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ميشال زكريا، صـ ٧٥ .

(٨) ينبغي الإشارة هنا إلى أن الحديث عن هذه العناصر سيكون معتمدا على نماذج من القواعد النحوية التي تنتمي إلى عصور مختلفة، وعلماء متعددين، وابواب نحوية مختلفة .

(٩) بلغ عدد المنظومات النحوية حوالي (١٤٠) منظومة حتى نهاية القرن العاشر الهجري حسب إحصاء الدكتور حسان الغنيمان الأستاذ بكلية المعلمين بالرياض في بحثه (المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو) وهي بالرغم من هذا العدد تظل قليلة إذا ما قورنت بما صنف في النحو من مؤلفات نثرية .

(١٠) همع الهوامع للسيوطي ٤٥٥/١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٠/١، ٧٦٦،٧٦٧، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٨٥/١ .

(١١) مجيب الندا في شرح قطر الندى للفاكهي صـ٥١٦ .

(١٢) انظر في ذلك همع الهوامع للسيوطي ٣١٥/١، ١٢٨/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٩/٢ .

(١٣) كثير من هذه المصطلحات كان محل نقد من بعض العلماء بناء على أنها لاتستند إلى معايير محددة تضبطها وتحددها بدقة. انظر : أصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم صـ٢٦٨-٢٧٠، والاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور/ محمد عيد صـ١٩٠-١٩٢ .

(١٤) هذا في الغالب، ولكن الأمر لم يخل أحيانا من بعض مظاهر التعقيد في صياغة بعض القواعد، وهو ما سوف يُشار إليه عند الحديث عن بواعث طلب التجديد في القاعدة النحوية .

(١٥) هذا التقسيم ذكره السيوطي، ومثل له في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو صـ٤٨-٦٠، وهذه الدرجات التي يتدرج فيها الحكم النحوي ليست الوحيدة المذكورة في كتب النحاة، وإنما هناك تفريعات أخرى لهذه الدرجات مثل : (يجوز بقوة(حاشية الصبان ٢٧٠/٢، (و(يجوز بقلة) همع الهوامع للسيوطي ٤٧١/١، و(حسن جيد) شرح المفصل لابن يعيش٨١/١، و(أقل ضعفا) همع الهوامع للسيوطي ٤٩٣/١، وهو أمر يدفع إلى تساؤل بدهي وهو : هل أسهمت هذه الدرجات وما تفرع عنها في منح القاعدة النحوية سمة الضبط والوضوح أم أنها كانت إحدى العوامل التي أدت إلى وسمها بالتعقيد والصعوبة وعدم الدقة والاضطراب ؟ وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في المبحث الثاني .

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلافصـ٥٩٩ المسألة (٨٣) .

(١٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٠/٢ .

(١٨) هذا المنقول جزء من تفريعات هذه القاعدة المعقدة، وهي تفريعات تجعل من هذه القاعدة شيئا يشبه المعادلات الرياضية لا القواعد اللغوية . راجع هذه القاعدة في شرح الرضي على الكافية ٧٦٦/١، ٧٦٧ .

(١٩) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣-٥٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٣/٣، ٦٤ .

(٢٠) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣ .

(٢١) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢٩/١ .

(٢٢) شرح الرضي على الكافية ٤٧٠/١ .

(٢٣) خصص ابن جني لبيان الفرق بين هاتين العلتين بابا في الخصائص ١٩٢/١ .

(٢٤) همع الهوامع للسيوطي ٣١٥/١ .

(٢٥) همع الهوامع للسيوطي ٤٩٣/١ .

(٢٦) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٤٠٠/١.

(٢٧) الأصول في النحو لابن السراج ٢٣٥/١ .

(٢٨) هذا التصور لمضمون القاعدة النحوية له دور مهم عند الحديث عن تقويمها ؛ فجميع هذه العناصر ينبغي مراعاتها حتى لايصير التقويم قاصرا ومضطربا .

(٢٩) لايمكن عد الهدف المعرفي هدفا رئيسا للقاعدة النحوية ؛ لأنها لاتكفي بمفردها لإعطاء تصور شامل لأصول اللغة وفلسفتها، وإنما لكي يتحقق هذا ينبغي للدارس أن يقرأ ما يتعلق بأصول النحو، وتاريخه، وخلافاته، ومدارسه، وما كتب في نقده وتقويمه .

(٣٠) القواعد العامة هي القواعد التي لاتختص بباب نحوي معين، وإنما تمثل إطارا عاما ينبغي ألا تخرج عنه قواعد الأبواب النحوية، وهذه القواعد العامة أطلق عليها الدكتور تمام حسان : (قواعد التوجيه) في كتابه (الأصول) صـ١٨٩-٢٠٥، ومن أمثلة هذه القواعد (الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها) الخصائص لابن جني ١٨٤/١، و(إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى وأشد تمكنا) اللامات للزجاجي صـ٦٩، و(يجري النفي على حد الإيجاب) التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٨٦/١، و(ما حذف للضرورة لايجوز أن يجعل أصلا يقاس عليه) أسرار العربية لابن الأنباري صـ٢٢١، و(المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢١/١ .

(٣١) لم تحظ فكرة في تاريخ النحو العربي بمساحة من الجدل مثلما حظيت فكرة العامل النحوي، فلها مؤيدون يرونها – بالرغم مما تحتويه من بعض أوجه القصور – أنسب فكرة يمكن أن يدرس من خلالها كلام العرب، وأها تتصف بالعبقرية والدقة والشمول، ولها معارضون يرونها أحد أهم الأسباب التي جعلت النحو العربي مضطربا ومليئا بأوجه القصور المختلفة، ويرونها أيضا فرغت اللغة من مضمونها وجعلت نحوها خادما للناحية الشكلية المتمثلة في الإعراب فقط . راجع هذه الآراء في الرد على النحاة بتحقيق د/ شوقي ضيف، وإحياء النحو للأستاذ / إبراهيم مصطفى، وفي نقد النحو العربي د/ صابر بكر أبو السعود، واللغة بين المعيارية والوصفية د/ تمام حسان .

(٣٢) الكتاب لسيبويه ١٣٠/٢ .

(٣٣) معاني القرآن للفراء ١٧٩/٢ .

(٣٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريبلابن هشام صـ٥٦٢ .

(٣٥) السابق صـ٦٧٤ .

(٣٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام صـ٦٧٨،ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول صـ٨٠.

(٣٧) التوهم عند النحاة، د/ عبد الله أحمد جاد الكريم صـ٣٠، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠٠١ م .

(٣٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٢ .

(٣٩) همع الهوامع للسيوطي ٣١٥/١ .

(٤٠) شرح الرضي على الكافية ٦٦٢/١، ٦٦٣ .

(٤١) إن ما عرضنا له بإيجاز في السطور السابقة يثبت بصورة واضحة أن النحاة العرب كان لديهم منهج واضح، وهو – وإن لم يكن منصوصا عليه في كتاباتهم بصورة مستقلة – واضح تمام الوضوح من خلال ممارساتهم المتجسدة في المؤلفات التي تحتوي على آرائهم، وهو أمر ينفي عن النحو العربي تهمة اللامنهجية، ويستوجب مراعاة كل عناصر المنهج المذكورة عند طرح أي فكرة أو محاولة تهدف إلى تطوير الدرس النحوي وتجديده .

(٤٢) راجع هذه المظاهر وأمثلتها في رسالتنا للدكتوراه بعنوان (مظاهر الاضطراب في أصول النحو العربي ومواقف النحاة منها) وهي رسالة مناقشة في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ٢٠٠١ م .

(٤٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٠٢/١ .

(٤٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٧٥/٢ .

(٤٥) أسرار العربية لابن الأنباري صـ ١٤٣ .

(٤٦) شرح الرضي على الكافية ٧٣٧/١ .

(٤٧) السابق ٧٦٦،٧٦٧/١ .ومن أمثلة ذلك أيضا ماذكره السيوطي عند الحديث عن الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى في همع الهوامع ٣٢٣/١ .

(٤٨) شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/١ .

(٤٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦/٢-١٩ .

(٥٠) البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي صـ١٢٢ .

(٥١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٨/٢-٢٨١ . ويبدو أن ما تحتوي عليه هذه القاعدة من تعقيد مصدره كثرة ما فيها من استثناءات هو ما دفع عبد القاهر الجرجاني إلى أن يعقد فصلا في كتابه "دلائل الإعجاز" صـ ٢٠٢-٢٢١ تناول فيه هذه المسألة محاولا تفسيرها وتحليلها للوصول إلى علة يمكن الاستناد إليها في وضع حكم لهذه المسألة، فقال بعد أن مثل لها بأمثلة مختلفة بين فيها أن هناك جملا لا تصلح بدون الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو، وثالثة تصلح بمجيء الواو وبدونها : (... فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذلك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات) صـ ٢١٣، فالقاعدة عنده أن الحال الجملة تتجرد من الواو الرابطة إذا كانت لا تضيف معنى مستقلا، وإنما تكمل المعنى السابق مثل : (جاء محمد يسرع) فالمعنى إثبات مجيء فيه إسراع، وتقترن بالواو الرابطة إذا أضافت معنى مستقلا مستأنفا مثل : (جاء زيد وهو يضحك) فبعد إثبات المجيء لزيد استؤنف معنى جديد بإخبار جديد ؛ ومن هنا جاءت الحاجة للرابط .

(٥٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ٣٠٥/٥ ــ ٣١٤ .

(٥٣) الكتاب لسبويه ١/صـ١٧٩، ١٨٠ .

(٥٤) همع الهوامع للسيوطي ٤٩٣/١ .

(٥٥) شرح الرضي على الكافية ٦٢٤/١ .

(٥٦) الكتاب لسيبويه ٨٥/١ .

(٥٧) همع الهوامع للسيوطي ١٨٠/٢-١٨٣ .

(٥٨) شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/١ .

(٥٩) همع الهوامع للسيوطي ١٨٠/٢-١٨٣ .

(٦٠) اللمع في العربية لابن جني صـ٣٨ .

(٦١) النحو الوافي لعباس حسن ٢٥٥/١ .

(٦٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٤٥١/٣ .

(٦٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ٨/٣ إعراب الشاهد (١٩٩) .

(٦٤) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي صـ١٤٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤/٢ .

(٦٥) همع الهوامع للسيوطي ٥١٢/١ . وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن حذف الفاعل هنا لا يشمل المواضع المتفق على حذفه فيها عند معظم النحاة، كحذفه عند البناء للمجهول، وفي الاستثناء المفرغ، وفي صيغة أفعل به في التعجب، وكحذفه لسبب صوتي كالتقاء الساكنين وهو السبب الذي تحذف من أجله (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) إذا كان أحدهما فاعلا لفعل مؤكد بالنون كما في (لَتَذْهَبُنَّ) و(لَتَذْهَبِنَّ) .

(٦٦) سورة البقرة، الآية ٢٥٩ .

(٦٧) البحر المحيط لأبي حيان ٢٩٦/٢، وتفسير الكشاف للزمخشري صـ١٤٨ .

(٦٨) شرح الرضي على الكافية ٤٧٠/١ . الشرط الثبوتي هو الذي يوجب مسوغا لإقامة الحكم النحوي كاشتراط أن يكون الخبر أمرا أو نهيا كي يقبل دخول الفاء إذا لم يكن المبتدأ دالا على الشرط، والشرط العدمي هو الذي يزيل مانعا يمنع من إقامة الحكم النحوي كاشتراط ألا يكون المنادى مضافا أو شبيها بالمضاف عند الترخيم .

(٦٩) همع الهوامع للسيوطي ٣١٠/١ .

(٧٠) شرح الرضي على الكافية ٩٤٤،٩٤٥/١ بتصرف .

(٧١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١٣٣٢/٣ . .

(٧٢) النحو العربي د/ إبراهيم إبراهيم بركات صـ ٤٣-٦٢ .

(٧٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢٤/١ .

(٧٤) السابق، الصفحة نفسها .

(٧٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٠١/١ .

(٧٦) السابق ٤٩٧/١ .

(٧٧)السابق ٤٨٧/١، ٤٨٨ .

(٧٨) الخصائص لابن جني ١٦٥/١ .

(٧٩) الخصائص لابن جني ١٦٥/١، ١٦٦ .

(٨٠) سورة يوسف الآية (٢) .

(٨١)النكت في القرآن الكريم، لعلي بن فضَّال المجاشعي، صـ٢٦٢ .

(٨٢) همع الهوامع للسيوطي ٣١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١ .

(٨٣)شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ .

(٨٤) راجع في ذلك بحث (الشاهد اللغوي) مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس صـ٢٦٥، سنة ١٩٩٢م .

(٨٥) راجع هذه الأمثلة وغيرها في الكتاب لسيبويه ١٠٣/١، ١٦٠، ٢٦٩، ٥٧٩، و ٢/ ١٥٩، ٢٨٢ .

(٨٦) ممن أشار إلى ذلك الأمر الأستاذ عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) حيث قال : (وليس العيب مقصورا على الاختصار المخل، أو على الالتواء، أو على الإطالة، وإنما يمتد إلى نواح أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم الألفاظ مُرَدَّدَةً، وتراكيب الجمل مُعَادَةً مُبْتَذَلةً، وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة) صـ ٢١٧ .
وراجع أيضا كتاب (رؤى لسانية في نظرية النحو العربي) للدكتور / حسن الملخ، حيث أشار المؤلف إلى بعض من دعا إلى طرح الأمثلة النحوية التي ليس فيها ماء ولا رونق، والتي يمجها الذوق السليم مثل (ضرب زيد عمرا) انظر صـ ١٥٣ .

(٨٧) راجع في هذه الأمثلة وغيرها : التبصرة والتذكرة للصيمري ١٠٣/١، ١٠٤، ١٢٩، والأصول لابن السراج ١٢٨/١، ١٣٨ .

(٨٨) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي صـ ١٤٠ .

(٨٩) راجع كتاب (دراسات في علم اللغة) للدكتور كمال بشر القسم الثاني صـ ٦٠، وكتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) للدكتور عبد الرحمن أيوب، مقدمة الكتاب صـ (د) .

(٩٠) همع الهوامع للسيوطي ٢١٥/٢ .

([٩١]) أسرار العربية لابن الأنباري صـ ١٦٤ .

([٩٢]) أشار إلى هذه الفكرة الأستاذ الدكتور تمام حسان . انظر مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان ١٢٤/١ .

([٩٣]) شرح الرضي على الكافية ٦٠٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٥١٤/١ .

([٩٤]) المصدران السابقان .

([٩٥]) همع الهوامع للسيوطي ١٢٨/٢ .

([٩٦]) السابق ٣٢٣/١ .

فهرس المصادر والمراجع

- بحث : حسان بن عبد الله الغنيمان الأستاذ المساعد بكلية المعلمين بالرياض، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، بحث منشور على موقع أد / محمد سعيد الغامدي .
- بحث : محمود حسن الجاسم، المعنى وبناء القاعدة النحوية، مجلة جامعة دمشق، مج (٢٥) العدد الأول مع الثاني، سنة ٢٠٠٩م .
- بحث : معن عبد القادر بشير، أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية، مجلة التربية والعلم، مج (١٧) العدد (٣) سنة ٢٠١٠ م .
- بحث : يحيى عبد الرءوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، سنة ١٩٩٢م .
- رسالة : محمد فريد أحمد حسن، مظاهر الاضطراب في أصول النحو العربي ومواقف النحاة منها، رسالة دكتوراه مناقشة في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ٢٠٠١م .
- كتاب : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، سنة ١٩٥٩م .
- كتاب : ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق / عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، سنة ١٩٩٠ م .
- كتاب : إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٧م .
- كتاب : ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، مصر .
- كتاب : ابن يعيش . شرح المفصل . مكتبة المتنبي . القاهرة .
- كتاب : أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي، النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن وإعرابه، تحقيق / عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ٢٠٠٧م .
- كتاب : أبو الفتح عثمان بن جني . الخصائص . تحقيق / محمد على النجار . ط٢ . الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦ م .
- كتاب : أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق / سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عَمَّان، سنة ١٩٨٨م .
- كتاب : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق / مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، سنة ١٩٨٥م .
- كتاب : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، سنة ١٩٩٦م .
- كتاب : أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق / مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، مصر، سنة (١٩٨٤ – ١٩٨٩ م) .
- كتاب : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، وبهامشه النهر الماد من البحر المحيط ، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط٢، سنة ١٩٩٠ م .
- كتاب : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق / محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، سنة ١٩٥٥م .
- كتاب : أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق /كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، سنة

١٩٩٩م .
- كتاب : أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تحقيق / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، سنة ١٩٨٧م .
- كتاب : أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين، من منشورات جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق، ط١، سنة ١٩٨٢م .
- كتاب : أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق / عبد السلام هارون، دار الفكر،، بيروت، سنة ١٩٧٩م .
- كتاب : أحمد عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، سنة ١٩٩٠م .
- كتاب : الرضي الإستراباذي محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، سنة ١٩٩٣م .
- كتاب : الزمخشري، الكشاف، تحقيق / عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، سنة ٢٠٠١ م .
- كتاب : الشيخ خالد عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠٠م .
- كتاب : بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة ودار التراث، القاهرة، ط٢٠، سنة ١٩٨٠م .
- كتاب : تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م .
- كتاب : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، سنة ٢٠٠٠م .
- كتاب : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٦م .
- كتاب : جلال الدين السيوطي . الأشباه والنظائر في النحو . طبعة دار الكتب العلمية . بيروت . ط١، سنة ١٩٨٤ م .
- كتاب : جلال الدين السيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق / أحمد شمس الدين . منشورات دار الكتب العلمية . بيروت . ط١، سنة ١٩٩٨ م . وطبعة الخانجي بتصحيح محمد بدر الدين النعساني .
- كتاب : جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٦م .
- كتاب : جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر عيسى البابي الحلبي، ط١، سنة ١٩٦٤م .
- كتاب : جلال الدين السيوطي، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى بـ "البهجة المرضية"، تحقيق زين كامل الخويسكي .
- كتاب : جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت . وتحقيق عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط١، سنة ٢٠٠٠م .
- كتاب : جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى، تحقيق / مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ط١، سنة ٢٠٠٨م .
- كتاب : حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عَمَّان، سنة ٢٠٠٧م .
- كتاب : ريمون طحان و دنيز بيطار طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، دار الكتاب اللبناني، ط١ .
- كتاب : سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، سنة ١٩٨٨م .
- كتاب : صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٨٨م .
- كتاب : عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، سنة ١٩٦٦م .

- كتاب : عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة .
- كتاب : عبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم القاهرة، سنة ١٩٤٦م .
- كتاب : عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٥٧م .
- كتاب : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- كتاب : عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة ٢٠٠١م.
- كتاب : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ٢٠٠٦م .
- كتاب : علي بن محمد السيد الشريف الجرحاني، معجم التعريفات، تحقيق / محمد صديق المنشاوي، الناشر دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة .
- كتاب : علي بن محمد بن عيسى الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، سنة ١٩٥٥م .
- كتاب : كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق / محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربيي بدمشق .
- كتاب : كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ، ط٤، سنة ١٩٦١م .
- كتاب : كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٩٨م .
- كتاب : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط . ط٣، سنة ١٩٩٨م .
- كتاب : محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، وأيضا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٧م .
- كتاب : محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٨م .
- كتاب : محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب بيروت، سنة ١٩٨٨م .
- كتاب : ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط٢، سنة ١٩٨٥م .
- كتاب : وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، سنة ٢٠١١م .
- مجلة : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول .